مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١١ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

المجلد الثاني

موجز أعمال المجلس

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/42(1)/19 (Vol.II)
17 January 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١١ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

المجلد الثاني

موجز أعمال المجلس

(A) GE.96-50074

تصدير

يتضمن هذا المجلد (المجلد الثاني) من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين موجزا للبيانات التي أدلي بها خلال الدورة.

وترد جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالجزء الأول من الدورة الثانية والأربعين للمجلس في المجلد الأول من التقرير المعنون، التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة*. وتشمل هذه المسائل الاجراءات التي اتخذها المجلس، والبيانات المتعلقة بالموقف إزاء تلك الاجراءات، والمسائل الاجرائية والمؤسسية، ومرفقات متنوعة.

* **انظر** TD/B/42(1)/19 (Vol.I).

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١ - ٢٤
الأول-	الآثار الدولية للسياسات والقضايا الاقتصادية الكلية المتعلقة بالترابط: الصلات القائمة بين التدفقات المالية والتجارية العالمية، والتنمية، ومستويات النشاط الاقتصادي والعمالة، والآثار المستقبلية في أعقاب جولة أوروغواي	
	(البند ٢ من جدول الأعمال)	٢٥ - ١١٣
الثاني-	إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	
	(البند ٣ من جدول الأعمال)	١١٤ - ١٣٦
الثالث-	مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني	
	(البند ٤ من جدول الأعمال)	١٣٧ - ١٧٦
الرابع-	الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للمؤتمر	
	(البند ٥ من جدول الأعمال)	١٧٧ - ١٨٣
الخامس-	مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية	
	(البند ٦ من جدول الأعمال)	١٨٤ - ١٩٢
	(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثامنة والعشرين	١٨٤ - ١٩١
	(ب) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثامن والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	١٩٢

مقدمة

١- افتتح **رئيس المجلس**، المنتخب حديثاً، السيد وِليَم روسييه من سويسرا، الجزء الأول من الدورة الثانية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، فقال إن المجلس سيشرع جاداً، بلا شك، في العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع. وقال إن الدورة سيكون لها تأثير لا يستهان به في أبعاد واتجاهات السياسة العامة للأونكتاد، وستسهم في توفير إطار هياكل المؤسسة بعد المؤتمر. وبيَّن أن الأونكتاد، شأنه في ذلك شأن سائر المؤسسات الرئيسية للتعاون الاقتصادي الدولي، كان قد أُنشئ في عالم مختلف. فقد حدثت تغيرات بالغة الأهمية منذ ذلك الحين، كما أن قبول الأسواق والأعمال التجارية الخاصة قبولاً عالمي النطاق بوصفها معالمَ رئيسيةً للسياسة الاقتصادية قد أرغم على إعادة تقييم التعاون الدولي. وقد قطع الأونكتاد شوطاً بعيداً في تكييف نفسه مع هذا السياق الجديد، وخاصة منذ انعقاد مؤتمر كرتاخينا في عام ١٩٩٢. ونظراً لاتساع نطاق الولاية المسندة الى الأونكتاد، فمطلوب منه معالجة قضايا جديدة كلما نشأت وتقدير مدى صلة هذه القضايا بتحقيق أهدافه في النهوض بالتجارة والتنمية الدوليتين. لذلك فمن الأهمية بمكان أن يظل الأونكتاد متقبلاً للإصلاح وقابلاً للتكيف في هيكله كيما يظل قادراً على مواجهة التحدي المستمر المتمثل في التغيير. كما أن من الحيوي أن يستخدم الأونكتاد قدرته على البحث والتحليل من أجل النهوض بوظائفه على نحو ما حددته كرتاخينا وأعادت تأكيده الجمعية العامة. وأوضح أن الميزة النسبية للأونكتاد تكمن في الولاية المسندة اليه في معالجة قضية التنمية والقضايا المترابطة بها معالجة شاملة ومتكاملة. فهي تمنح المؤسسة سعة نظر فريدة. غير أن ثمة وجهاً آخر للعملة: فإن اتساع نطاق الولاية قد يغري الدول الأعضاء باثقال كاهل الأونكتاد بقدر أكبر مما ينبغي من المهام. ويتعين على الدول الأعضاء أن تنهض بمسؤوليتها وتقرر ماذا تريد من المؤسسة أن تفعله. فليس بوسع الأونكتاد أن يفعل كل شيء. وإذا ما أُريدَ له أن يبلغ أهدافه، فمن المرَجَّح أنه سيلزم تبسيط أنشطته في ضوء السياق الاقتصادي الجديد. وقال إن فعالية الأونكتاد وقدرته على الاستجابة لا تتوقفان فقط على أمانة الأونكتاد المتفانية والمتحمسة، بل تتوقفان أيضاً، الى حد كبير جداً، على الدول الأعضاء.

٢- وقال إن الفترة بين الأونكتاد الثامن والأونكتاد التاسع قد تميزت باختتام جولة أوروغواي وإقامة منظمة التجارة العالمية. وإن اندماج البلدان النامية، والاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية، في النظام التجاري العالمي قد أوجد تحدياً جديداً للأونكتاد، الذي يتعين عليه النهوض بدور هام عن طريق مساعدة هذه البلدان على جَني منافع تحرير التجارة العالمية. واستجابة الأونكتاد للتطور السريع في تكنولوجيا المواصلات هي جزء من هذا الجهد، وتقدم دليلاً على أن المؤسسة قادرة على التحول مع تغير الزمن. وقد تمكنت، بمبادرتها في سبيل تحقيق "الفعالية في التجارة"، من وضع مفهوم من شأنه أن يتيح لجميع الدول الأعضاء أن تستغل الفرص الجديدة الناشئة عن هذه الثورة التكنولوجية. إن مستقبل الأونكتاد يبدو اليوم أيضاً مشرقاً، وان الأونكتاد التاسع يبشر بمواصلة النهوض بالأهداف الإنمائية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي: الإسهام في رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، وإيجاد أوضاع التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- ثم انتقل الى الحديث عن تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥، فلاحظ أنه، كعهده دوماً، غني ومثير للاهتمام ولا يتجنب الجدل. وقال إن التقرير يتضمن دراسة متعمقة لمشكلة ارتفاع البطالة في البلدان المتقدمة، وإنه يرفض بحزم الرأي القائل إن البطالة في الشمال تُعزى الى انخفاض ثمن الواردات من البلدان

النامية. والاستنتاج هو أن لا بديل عن إقامة نظام تجاري منفتح وأن من المؤكد أن مشكلة البطالة لا يمكن حلها عن طريق اللجوء الى فرض حواجز تجارية جديدة. ويقدم التقرير حججاً وجيهة الى واضعي السياسات العامة في الشمال من أجل مقاومة الضغوط الحمائية في سبيل مكافحة البطالة. ويبين التقرير أنه، على نقيض ذلك، من مصلحتهم انتهاج سياسة تتيح لجميع البلدان جني منافع تحرير التجارة وإضفاء طابع عالمي عليها. وعلى الرغم من أن زيادة نصيب البلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة قد يسبب اختلالات في العمالة في قطاعات معينة، فإن الزيادة السريعة في صادرات المصنوعات من الشمال الى الجنوب قد ساعدت على إيجاد وظائف جديدة في قطاعات أخرى. ويجدر التذكير في هذا السياق بأن لدى الشمال فائضاً كبيراً في تجارة المصنوعات مع الجنوب. ويعزو التقرير البطالة الى ركود النمو وانخفاض مستوى الاستثمار في الطاقة الإنتاجية. والسياسة الاقتصادية التي يقترحها لمكافحة البطالة هي، بدون شك، سياسة مثيرة للجدل، حيث أنها تحبّذ نمواً اقتصادياً تقوده الاستثمارات في البلدان المتقدمة ويدعو الى انتهاج سياسات نقدية ومالية لتخفيض التكاليف الرأسمالية، بالاقتران مع إعادة النظر في السياسة المالية.

٤- وأشار التقرير أيضا الى عدم الاستقرار المالي كسبب رئيسي لتَدَنّي الاستثمار وبطء النمو في الاقتصاد العالمي، وقدم مقترحات في مجال السياسة العامة لمعالجة المشكلة. كما قدم شرحاً مفصلاً للشروط المحدَّدة للتكيف في البلدان التي تضررت من الانعكاس المفاجئ - وغير المتوقع لدى كثير من المراقبين - في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الى أمريكا اللاتينية. ويجادل التقرير مجدداً، وربما على نحو مثير للجدل أن هذه التجربة تقيم الدليل على ضرورة أن تكون الحكومات مستعدة للتحكم في تدفقات رؤوس الأموال بغية تقليل قابليتها للتأثر بالتدفقات المفرطة وتجنب المشاكل التي قد تثيرها هذه التدفقات لدى إدارة الاقتصاد الكلي. وكذلك أيضاً، يرى التقرير أن الاضطراب في أسواق المشتقات والتقلبات الحادة في اسعار صرف العملات الرئيسية تستدعي العمل على ضمان إيجاد مزيد من الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق العملات. وتشمل التدابير المقترحة تعزيز الرقابة المالية الدولية ووضع إطار قانوني ومؤسسي قوي لأسواق المشتقات. فمن شأن ذلك أن يحمي النظام المالي من أزمات كبيرة. وعلاوة على ذلك، يدعو التقرير الى زيادة تكلفة التعاملات المالية الدولية عن طريق فرض ضرائب على التجارة بالنقد الأجنبي بغية تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.

٥- وأشار **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** الى بعض مؤشرات النمو في الاقتصادات والأقاليم الرئيسية الوارد ذكرها في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥، فقال إن الهبوط في معدل نمو الانتاج في البلدان الصناعية ينذر بالسوء في الجهود الرامية الى تخفيض مستوى البطالة العالي، الذي بات، في كثير من هذه البلدان، المشكلة الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وقد تترتب على هذه الحالة نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن ثمة فكرة آخذة في الانتشار في بعض الأوساط بأن البطالة هي نتيجة لنمو الواردات من المصنوعات، المنخفضة الثمن والكثيرة الاستخدام لليد العاملة، من البلدان النامية؛ والحل المقترح لذلك هو فرض حواجز تجارية. هذا الإجراء من شأنه إحباط جهود البلدان النامية في سبيل تصعيد التنمية عن طريق تحقيق التكامل في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، فهو يحمل بذور منازعات تجارية جديدة، حيث أنه يعني ضمناً أنه لا يمكن التقليل من البطالة في بلد ما إلا على حساب الشركاء التجاريين لذلك البلد. وترى الأمانة أن هذا النهج في السياسة العامة، الذي قد تترتب عليه نتائج خطيرة، هو ناشئ عن تقديم تعليل مختَلّ أساساً للبطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فالواقع هو أن البلدان الصناعية ما برح لديها فوائض في موازينها التجارية مع البلدان النامية فيما يتعلق بالبضائع المصنوعة، الأمر

الذي يفضي الى إيجاد وظائف في البلدان الصناعية. ويجادَل أن ما لدى البلدان الصناعية من فوائض في تجارة المصنوعات لا يستثني بالضرورة إحداث آثار ضارة في البطالة، لأن الصادرات من البلدان النامية هي أكثر استخداماً لليد العاملة. وبـَيـَّن أن تصادف الهبوط في العمالة مع الارتفاع في دخول الواردات في قطاعات مثل المنسوجات والملابس هو أمر يبدو أنه يؤكد صحة هذا الرأي. غير أنه، في معظم الحالات، يحدث انحطاط هذه الصناعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قبل النجاح الذي تحرزه صادرات البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن البطالة بين ذوي المهارات في عدد من البلدان المتقدمة قد ازدادت بخطى أسرع من ازدياد البطالة بين غير ذوي المهارات منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات. ومن ثم، فإن التجارة تقدم تعليلاً سطحياً للبطالة. صحيح أن التغير المطـَّرد في أنماط التجارة الدولية خلال السنوات العشرين الماضية قد عمل على التقليل من الطلب على اليد العاملة الماهرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكن الشيء ذاته قد حدث في الخمسينات والستينات دون حدوث بطالة جماعية. وقال إن التحليل الذي قدمته الأمانة يبين أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة اليوم هو مستوى النمو والاستثمار الأدنى كثيراً في العالم الصناعي، ومن ثم، فإن حل مشكلة البطالة لا يكمن، بصفة أساسية، في التدخل في التجارة، بل في حث خطى الاستثمار والنمو.

٦- غير أنه قد حدث، خلال العقدين الماضيين، تباطؤ لا يـُستهان به في تراكم رؤوس الأموال في البلدان الصناعية، حيث هبط معدل النمو السنوي في تراكم رؤوس الأموال الثابتة من حوالي ٦ في المائة في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ الى ما يقل عن ٢,٥ في المائة في الفترة ١٩٧٣-١٩٩٠. وزيدت التكاليف الرأسمالية الى مستويات تاريخية الارتفاع، وأدى إلغاء الضوابط التنظيمية المالية الى زيادة تقلب متغيرات مالية اساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ونتيجة لذلك، بات أيضا الاستهلاك والصادرات والواردات أقل استقراراً، كما أن ما أسفر عنه ذلك من عدم يقين بشأن تطور الطلب الإجمالي كان غير مشجع على الاستثمار الخاص.

٧- وبيـَّن أنه، بغية زيادة معدلات الاستثمار، يلزم أولاً، تحسين توقعات الطلب على منتجات الشركات التجارية. وقال إن الخشية من أن يؤدي الاسراع في خطى توسيع الطلب الى زيادة التضخم لا يبدو أن ثمة ما يبررها في ظل الأوضاع الراهنة؛ وقال إن ما يحدث اليوم من زيادة في التراخي والمرونة في أسواق اليد العاملة، بالاقتران مع تزايد المنافسة العالمية، قد أفضيا الى تناقص كبير في قدرة الشركات التجارية ونقابات العمال على ترجمة الزيادة في الطلب على البضائع واليد العاملة الى زيادة في الأسعار والمرَتـَّبات. ويلزم ثانيا، تخفيض التكاليف الرأسمالية على المستثمرين المحتملين وإيجاد بيئة مالية أكثر استقراراً لهم. وينبغي أن تهدف السياسة النقدية الى وضع معدلات فائدة منخفضة ومستقرة وأسعار صرف مستقرة. هذا الهدف الثاني يستدعي مداخلات في سوق العملات، وربما يستدعي كذلك اتخاذ تدابير لزيادة كلفة المضاربة بالعملات. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية هو أيضاً أمر جوهري من أجل ايجاد الوظائف في بعض البلدان. والمشكلة هنا هي أن القرارات المتعلقة بالإنفاق العام هي مقيـَّدة الى حد كبير، في الوقت الراهن، بحالات العجز في الميزانيات، التي حدثت، بدورها، نتيجة لمدفوعات الفوائد على الديون العامة. وعليه، فمن الشروط المسبقة لتمكين الحكومات من استخدام السياسة المالية كأداة من أدوات ادارة الطلب أن يتم التصدي لارتفاع تكاليف الديون العامة بطرق إبداعية.

٨- غير أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه، إذا ما شرع بلد واحد في سياسات تستهدف توسيع الطلب والاستثمار، فربما تترتب على ذلك نتائج ضارة بميزان مدفوعاته. واذا كان البلد منفتحاً على التجارة الدولية، فإن جزءاً كبيراً من توسيع الطلب سيتسرب الى الخارج ما لم يكن الشركاء التجاريون لذلك البلد ينتهجون سياسات مماثلة. ويلزم التنسيق دولياً بين السياسات الرامية الى زيادة العمالة، تجنباً للتخفيض التنافسي من قيمة العملة وضماناً لبقاء معدلات الفائدة منخفضة ومستقرة.

٩- ويعتبر إقليم أمريكا اللاتينية مثالاً جيداً على الأثر الضار الذي يمكن لعدم الاستقرار المالي أن يُحدثه في أداء البلدان النامية. وما حدث في السنوات الأخيرة من تدفقات الى العديد من بلدان هذا الإقليم لم يكن لها أساس سليم في كثير من الأحيان، بل كان قوامها ايرادات هائلة لكنها غير متكررة من الخصخصة، ورأسمال سائل قصير الأجل اجتذبته أسعار الفائدة المرتفعة، وارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملات. أما انعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال فقد أحدث الآن انحساراً شديداً في المكسيك، كما أثر تأثيراً غير مباشر في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، اضطرت - مجدداً - الى التكيف الشديد، بما في ذلك اجراء تخفيضات كبيرة في الواردات، مع ما ترتب على ذلك من نتائج سلبية في صادرات البلدان المتقدمة. وقال إن إرساء أساس للنمو المستدام في البلدان النامية يقتضي أن تنجح اصلاحات السياسة العامة في تحسين القدرة على المنافسة وزيادة معدل الاستثمار الخاص، وخاصة معدل إعادة استثمار الأرباح، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية. وأضاف أن الشروع في فرض ضوابط على رؤوس الأموال تجنباً لحدوث تدفقات مضاربة قصيرة الأجل لا صلة لها بالتجارة والاستثمار قد يكون أداة هامة لضمان بيئة اقتصادية كلية أكثر استقراراً. ولئن كانت تنمية الأسواق المالية في البلدان النامية أمراً جوهرياً من أجل تخصيص الموارد بفعالية، فمن الضروري ضمان عدم جعل الأسواق الجديدة خاضعة لسيطرة المضاربة، التي تهدد بالخطر القطاع المالي بكامله. إن تجربة بلدان عديدة في آسيا، نجحت في دخول الأسواق العالمية، مستغلّةً المخدرات الخارجية وواضعة لوائح ناظمة لنظمها المالية، هي تجربة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وبيَّن أن بلدان مجموعة الـ ٧، في مؤتمر القمة الذي عقدته في هاليفاكس، إذ يساورها قلق بشأن المخاطر التي تهدد النظام المالي، قد دعت الى تعزيز التعاون الدولي في الرقابة المالية في سبيل المحافظة على النظام المالي ومنعاً لتلاشي معايير الفطنة. وعلاوة على ذلك، فقد أيد صندوق النقد الدولي مؤخراً ما قامت به البلدان النامية من وضع ضوابط مؤقتة لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال الدولية القصيرة الأجل أثناء فترات اندفاع تدفقات رؤوس الأموال الى الداخل. هذه دلائل على أن التفكير الجديد بشأن السياسات المالية الدولية، التي ما برحت أمانة الأونكتاد تحبذها منذ بعض الوقت، ربما يكون آخذاً في الانتشار.

١٠- وانتقل الى الحديث عن الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، فأعاد الى الأذهان أنه، في المشاورات التي عقدها هو في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، أعلن سعادة سفير جنوب أفريقيا أن حكومته ستكون مستعدة، من حيث المبدأ، لاستضافة المؤتمر في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وحسبما درجت عليه العادة، أُنشئت لجنة مفتوحة العضوية غير رسمية لتنظيم الأونكتاد التاسع بغية إعداد مقرر رسمي يعتمده المجلس ويُعرض على الجمعية العامة. وتمكنت اللجنة المذكورة من تقديم مقترحات فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للمؤتمر، أي مكان انعقاده وموعده وهيكله. ويلزم مواصلة المباحثات بشأن كيفية تنظيم المداولات الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية في الفترة السابقة للمؤتمر. والهدف من هذه المداولات السابقة للمؤتمر هو بناء توافق في الآراء حول العناصر الرئيسية للنتيجة الممكنة للمؤتمر، لا سيما من حيث الاجراءات وتدابير السياسة العامة. أما فيما يتعلق بالجوانب الموضوعية للعملية التحضيرية للمؤتمر، فقال إن العمل على إعداد

وثائق الأمانة يجري بخطى حثيثة. والوثيقة الرئيسية للمؤتمر ستكون تقرير الأمين العام للأونكتاد، الذي يتضمن مقترحات السياسة العامة ومقترحات بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، مُدَعَّمة بتحليل عام للسياسات. وتكَمِّل التقرير ورقات تقنية قصيرة تتناول قضايا محددة. ومن المتوقع إتاحة التقرير للحكومات قبيل نهاية عام ١٩٩٥.

١١- وبالإشارة الى التطورات بصدد البلدان النامية غير الساحلية، ذكَّر بأن الجمعية العامة قد دعت الى عقد مشاورات حكومية دولية منتظمة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من جهة، وشركائها الإنمائيين من جهة أخرى، بهدف تعزيز الترتيبات التعاونية الرامية الى تحسين شبكات النقل العابر. وبيَّن أن المشاورات الحكومية الدولية الأخيرة، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٥، قد اعتمدت إطاراً عالمياً للتعاون في مجال النقل العابر. ويدعو الإطار حكومات البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر الى دعم سياسة أكثر انفتاحاً وتحرراً وتوجهاً نحو الأسواق في قطاع النقل العابر تشجع على ايجاد بيئة للمنافسة الحرة على تقديم خدمات النقل العابر وتساعد على زيادة نطاق مشاركة القطاع الخاص. وقال إن جماعة البلدان المانحة مدعوة الى مواصلة تقديم الموارد المطلوبة من أجل إعادة تأهيل مرافق النقل العابر وصيانتها، وأيضاً لمساعدة الحكومات المعنية فيما تبذله من جهود في سبيل صياغة وفعالية تنفيذ إصلاحات السياسة العامة والاصلاحات التشغيلية اللازمة التي من شأنها دعم برنامج إضفاء طابع تجاري على قطاع النقل العابر.

١٢- وبصدد المساعدة التي يقدمها الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني، قال إن أمانة الأونكتاد قد ركزت اهتمامها بصورة متزايدة على الأنشطة الرامية الى تقديم دعم تقني محدد للسلطة الفلسطينية الناشئة فيما تبذله من جهود في مجالات أقام الأونكتاد فيها قدرات تشغيلية. وأوضح أنه قد تم وضع برنامج متكامل لأنشطة التعاون التقني، وضعت الأمانة صيغته النهائية عقب مشاورات أجرتها مع السلطة الفلسطينية. ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج مساهمات من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف. وأكد أن مداولات المجلس بشأن هذا البند ودعم البلدان الأعضاء لهذا البرنامج سيمكِّن الأونكتاد من الانضمام الى المجتمع الدولي في الجهود التي ستبذل في السنوات القادمة في سبيل إحياء الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بنائه.

١٣- ولاحظت المتحدثة **باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين** (كولومبيا) أن هناك علامات تحسن في الوضع الاقتصادي في بعض البلدان النامية. غير أن تزايد استخدام بدائل مدخلات السلع الأولية، بما في ذلك الاستعادة الأكثر فعالية لخردة المعادن في البلدان المتقدمة، يزيد من الإسهام في هبوط أسعار السلع الأساسية من البلدان النامية. وأضافت أن معدل النمو في أقل البلدان نمواً قد هبط وأن المساعدة الإنمائية الرسمية الآخذة في الهبوط تعد مسألة تبعث على القلق بالنسبة للبلدان النامية، وبشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وفي نفس الوقت ازداد عدد السكان في البلدان النامية بشكل أسرع. وما زال الفقر الشديد قائماً في أنحاء عديدة من العالم، وخاصة في أقل البلدان نمواً. والتقدم الجدي في طريق التخفيف من الفقر في البلدان النامية يتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً ومستداماً. ونتيجة لاتفاق جولة أوروغواي فقدت البلدان النامية البعض من معاملتها الخاصة والتفضيلية التي كانت تتمتع بها في مجال التجارة. وهناك موقف آخذ في التغير في عدة بلدان متقدمة تجاه برامج المساعدة الأجنبية. وتأثير كافة هذه العوامل على البلدان النامية يتطلب المزيد من العناية العاجلة والتحليل الجدي.

١٤- وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥، أصبحت البطالة بلاءً حقيقياً في البلدان المتقدمة. فالعاطلون عن العمل الذين بلغ عددهم ٣٤ مليون شخص في عام ١٩٩٤ يمثلون تحدياً هائلاً لصانعي السياسات. وقد أثبت التقرير أنه من المفرط في التبسيط والخطير اعتبار تحرير التجارة والاستثمار مسؤولين عن مشكلة ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية بالنسبة لمجموعات معينة من القوة العاملة. بيد أنه يجب بالأحرى البحث عن سبب ذلك في انخفاض سرعة نمو الإنتاج والاستثمار في البلدان المتقدمة أنفسها. وقد أثار تزايد الواردات المصنعة من البلدان النامية نداءات داعية إلى فرض معايير عمل أعلى في العالم النامي أو فرض حواجز أخرى على الواردات. ومثل هذه المناهج القائمة على النزعة التجارية الجديدة تتعارض مع نص وروح جولة أوروغواي وتمنع العولمة والتحرير من تحقيق منافعهما. وبشكل خاص فإنها تهدد البلدان النامية بما أن استراتيجياتها الإنمائية الموجهة نحو الخارج لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت أسواق البلدان المتقدمة متفتحة بما فيه الكفاية لاستيعاب تزايد واردات المصنوعات من البلدان النامية.

١٥- والبلدان النامية أنفسها قد بذلت جهوداً هائلة في تحرير تجارتها الخارجية. وكما يبين ذلك تقرير التجارة والتنمية فإن وارداتها التصنيعية قد ساهمت بشكل ملحوظ في خلق العمالة في البلدان المتقدمة. ولكن حجم هذه الواردات تحدده حصائل صادراتها ويحدده توافر التمويل الخارجي، وأما التقلبات في هذه المتغيرات فلها مضاعفات على العمالة في البلدان المتقدمة. وقد كان هبوط الصادرات إلى البلدان النامية خلال الثمانينات أهم بكثير من تزايد الواردات من الجنوب، في تخفيض فائض البلدان المتقدمة في تجارة المصنوعات. وفرض حواجز تجارية جديدة، بما في ذلك ربط معايير أعلى في مجال العمل بالتجارة، من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة العكسية: فعوضاً عن حل المشكلتين المزدوجتين المتمثلتين في البطالة ومواطن الشغل السيئة الأجور بالنسبة للعمال غير الماهرين في البلدان المتقدمة، من شأن ذلك أن يدفع بأسعار وارداتها إلى الارتفاع وبالأجور الحقيقية للعمال غير الماهرين إلى الهبوط. وفي نفس الوقت من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع البطالة في البلدان النامية التي من شأن ارتفاع تكاليف اليد العاملة أن يحد فيها من العمالة، والإنتاج، وحصائل الصادرات. وإيجاد حلول لمشكلة البطالة في البلدان المتقدمة يمكن أن يحفزه أيضاً ارتفاع الطلب على صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، والاستقرار، والتحسن في أسعار تصدير السلع والخدمات من البلدان النامية، وارتفاع المساعدة الإنمائية. والأساس المنطقي لتحسين معايير العمل في البلدان النامية يكمن في حماية العمال في هذه البلدان، وليس في الحفاظ على مواطن الشغل في البلدان المتقدمة. فما يلزم هو بالأحرى جهد منسق في مجال السياسة العامة لدفع الطلب وزيادة الاستثمار في البلدان المتقدمة. وبإمكان البلدان النامية أن تسهم في ذلك عن طريق زيادة القدرة الشرائية، وزيادة حصائل صادرات المصنوعات، وتحسين أسعار السلع الأولية، وتوفير ما يكفي من الفرص للوصول إلى التمويل الخارجي.

١٦- ويكون من غير الواقعي توقع أن يتطور النظام التجاري الدولي في الاتجاه الصحيح، على الرغم من جولة أوروغواي، ما لم تعالج المشكلتان المزدوجتان المتمثلتان في البطالة وانخفاض الأجور في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من خلال تشجيع ازدهار الجميع. ويؤمل أن يكون التعاون الدولي اللازم لتحقيق مثل هذه النتيجة وشيكاً على الرغم من انتهاء الحرب الباردة - وألا يعود السلوك الدولي إلى نمط المنافسة والخلافات الذي تميزت به الثلاثينات. ومن المفروض أن تفضي اتفاقات جولة أوروغواي إلى نظام تجاري مفتوح وقائم على قواعد ثابتة. ولا بد للبلدان المتقدمة من مقاومة الضغوط لإقامة حواجز جديدة للحد من فرص الوصول إلى الأسواق المتاحة للبلدان النامية بموجب اتفاقات جولة أوروغواي. ومما لا يقل عن ذلك أهمية الرصد

للتحقق من تنفيذ الاتفاقات نصاً وروحاً. وفي نفس الوقت يحتاج الآن قرار مراكش الوزاري المحدد لمساعدة أقل البلدان نمواً إلى عرض مفصل وتنفيذ سريع.

١٧- وقد اتخذ نادي باريس خطوة هامة في اتجاه اعتماد أحكام نابولي الجديدة، ولكن النتائج قصرت في تحقيق التوقعات وكان تنفيذ هذه الشروط متردداً بعض الشيء. ومعايير الأهلية للتمتع بالمعاملة الأكثر رعاية، قد قيدت بشكل لا لزوم له عدد البلدان المستفيدة من معاملة الدولة الأكثر رعاية. وبالإضافة إلى ذلك فإن قيود الميزانية أو القيود القانونية أو قيود السياسة العامة المفروضة على تخفيض الديون، التي يواجهها البعض من المانحين، تنطوي على خطر منع تخفيض مجموع الديون الخارجية القائمة من التحول إلى واقع. ومن جهة أخرى تقلص إلى حد بعيد نطاق الديون المؤهلة للتخفيض. وفي حين أن شروط نابولي يمكن أن تخفض بقدر كبير نسبة خدمة الدين في عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض، ستظل هذه النسبة في العديد من البلدان الأكثر فقراً مرتفعة أكثر من اللزوم.

١٨- وديون البلدان منخفضة الدخل العالية المديونية المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف تستحق أن ينظر فيها بجدية. ولو أن هذه المؤسسات اتخذت بالفعل بعض التدابير لتوفير تخفيف من عبء الديون إلا أن التدابير المتخذة لم تكن كافية لحل مشكلة المستحقات المتأخرة ولمنع عبء خدمة الديون المتعددة الأطراف من البلدان من التزايد بسرعة خطيرة. والمخططات الحالية في حاجة إلى مزيد التحسين، وذلك مثلاً عن طريق السماح بإرجاء دفوعات الفائدة على المتأخرات والالتزامات الحالية في مجال خدمة الديون. ولكن ذلك لن يكون كافياً طالما لم تحل مشكلة التمويل. وقد تم مؤخراً التقدم بعدد من المقترحات البناءة بغية توفير تخفيف إضافي من عبء الديون المتعددة الأطراف دون تحويل المساعدة الإنمائية عن استخدامات أخرى أو زيادة الضغط على المانحين الثنائيين. وتمثلت هذه المقترحات في بيع حصة من مخزونات الذهب في صندوق النقد الدولي؛ وتوزيع جديد لحقوق السحب الخاصة التي يهدف بيعها جزئياً إلى التخفيف من عبء الديون المتعددة الأطراف؛ والاعتماد على مخزونات ومخصصات القروض - الخسائر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويتمثل باعث من بواعث الانشغال الرئيسية لدى البلدان النامية في عدم الاستقرار في الأسواق المالية الدولية. لذلك يجب تعزيز قدرة البلدان النامية على التحكم في تحركات رؤوس الأموال، وإدارة سعر الصرف، وإدارة سياسات نقدية ومالية تكون في مأمن من عدم استقرار الأسواق المالية الدولية. وتستحق هذه المقترحات أن ينظر فيها بسرعة وبعين العطف، ويجب أن توفر أمانة الأونكتاد دراسات تحليلية فيما يتعلق بجدواها.

١٩- وفيما يتصل ببند جدول الأعمال المتعلق بالإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية قالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن مبدأي المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في استقلال الدول يجب أن يكونا الأساس لأي إطار للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويجب التسليم بأن ذلك أساساً مسألة توفير للهياكل الأساسية الكافية لحركة السلع العابرة. ويجب أن تساعد البلدان والمؤسسات المانحة على بناء/إقامة الهياكل الأساسية اللازمة في البلدان النامية غير الساحلية وفي بلدان المرور العابر النامية. ولقد أيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين الإطار الشامل للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأوساط المانحين (الذي اعتمد في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٥)، كما أيدت التوصيات الواردة في هذا الإطار والتي تشكل مجموعة شاملة من التدابير والطرق لتشجيع قيام نظم عبور فعالة من حيث التكلفة وقابلة للاستدامة ذاتياً. ويتمثل نهج

رئيسي من المناهج المبينة في هذا الإطار في توصية حكومات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ببذل جهود متضافرة لإقامة نظام ليبرالي يسمح بحرية المنافسة في توفير خدمات النقل العابر ويشجع قيام القطاع الخاص بدور أكبر في صناعة النقل العابر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسينات ملحوظة في نوعية خدمات المرور العابر المقدمة للزبون بتكلفة مخفضة. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً آليات المتابعة المقترحة في الإطار المشار إليه أعلاه والتي تستدعي دوراً رصدياً أنشط يقوم به الأونكتاد وتقوم به اللجان الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ التدابير التعاونية المتفق عليها، وكذلك تعزيز الدعم المقدم من أوساط المانحين.

٢٠- وتحيط مجموعة الـ ٧٧ والصين علماً مع الارتياح بتقرير الأمانة عن التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، وتحليلها للأهمية المتزايدة لدور الاستثمار الخاص والآفاق المرتقبة للتنمية المستدامة للاقتصاد، وكذلك تحديد الاحتياجات إلى المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. وبشكل خاص امتدحت الأمانة على مبادرتها في إعداد برنامج متكامل وشامل لأنشطة التعاون التقني لدعم التجارة والمالية الفلسطينيتين والخدمات ذات الصلة بذلك. والمجالات التي يغطيها البرنامج تعكس فعلاً اختصاص وأهلية الأونكتاد الراسخين في مجال الأنشطة التنفيذية. وتحث مجموعة الـ ٧٧ الدول الأعضاء في الأونكتاد، وبشكل خاص أوساط المانحين، على تقديم دعمها المعنوي والمادي لتنفيذ البرنامج في الإطار الزمني المحدد.

٢١- ثم انتقلت إلى العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع فقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد مضت، بعد الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع في الجزء الثاني من دورة المجلس الحادية والأربعين، في التحضيرات الموضوعية للأونكتاد التاسع وكثفت أنشطتها التحضيرية مع صدور الإعلان المتعلق باستضافة الأونكتاد التاسع. وأحرز العمل تحت رئاسة الرؤساء الثلاثة للأفرقة العاملة التابعة للجنة التحضيرية لمجموعة الـ ٧٧ تقدماً كبيراً. وفي حين أن المؤتمر سيقيِّم العمل الذي أنجزه الأونكتاد منذ دورته الثامنة، وكذلك الإصلاحات المؤسسية المعتمدة في تلك الدورة، إلا أنه سينظر أيضاً في عمل الأونكتاد المقبل، بما في ذلك علاقته بالمؤسسات الدولية الأخرى. واستناداً إلى ولاية الأونكتاد، وبغية تعزيز منظومة الأمم المتحدة، يجب أن يمكّن المؤتمر الأونكتاد من أن يصبح أداة أكثر فعالية لتشجيع التنمية واندماج البلدان النامية الكامل، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وقد كان الأونكتاد، ويجب أن يظل قوة موازنة - أي قوة تؤمن تعددية التفكير الشجاعة والمبدعة في وقت أصبح فيه هذا التفكير مهدداً بأن تهيمن عليه بشكل متزايد مؤسسات بريتون وودز. ويجب التصدي لأي محاولة للحد من هذا الدور. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤمن بشدة بأن الأونكتاد كمؤسسة هو مفوض الآن لممارسة ولايته الإنمائية بالكامل، وبشكل خاص في ضوء عولمة الاقتصاد الدولي واتساع الترابط الاقتصادي بين الدول ومضاعفات ذلك على البلدان النامية. واختتمت قائلة إن مجموعتها لا تزال على تعهدها تجاه الأونكتاد كمؤسسة حققت وفاءها بالغرض نتيجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية الذي عزز الحاجة إلى محفل للتجارة موجه نحو السياسات العامة وذي منظور إنمائي قوي.

٢٢- وقال ممثل اسبانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن دورة المجلس الثانية والأربعين تنعقد في وقت سُجل فيه بالفعل عدد من الأحداث ذات الأهمية القصوى بالنسبة للتنمية أو اقترب فيه موعد أحداث هامة ومن بينها التحضيرات للأونكتاد التاسع واستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي كان قد أشار بالفعل في مناسبات أخرى إلى

الأهمية التي يعلقها على دورة المؤتمر التاسعة التي ستمكن الأونكتاد من تحديد الدور الذي يجب أن يلعبه في المستقبل. ويجب أن يوضح الأونكتاد التاسع أيضاً شكل إسهام الأونكتاد في مهمة التنمية في المجالات التي هو مسؤول عنها، أي تشجيع التجارة كأداة للتنمية. ولقد أعطى مؤتمر كرتاخينا الأونكتاد بدون شك قوة دافعة جديدة. وروح كرتاخينا التي ألهمت أعمال الأونكتاد طوال أربعة أعوام تقريباً يجب أن تساعد الوفود على جعل الأونكتاد يتكيف مع التحديات الجديدة التي يواجهها الآن. والعولمة، وتحرير التجارة، وكذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية، تتيح جميعاً الفرصة للأونكتاد لتحديد أولويات جديدة في عمله، مع التأكيد على البعد الإنمائي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه لا بد للأونكتاد من النظر في الحاجة إلى إقامة بنية مؤسسية تكون مرنة وفعالة ومن شأنها أن تحافظ على الأفكار التي تم التقدم بها بالفعل في كرتاخينا وتُعزز في نفس الوقت الجهود لتشجيع التنمية من خلال التجارة والتعاون والشراكة فيما بين الدول الأعضاء في المؤتمر والإدارة الوطنية والدولية الجيدة. ولا بد من مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان التي لا يزال عليها أن تقطع طريق التنمية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، ولا بد لنا من ألا ننسى ضرورة احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحسن التدبير. والاتحاد الأوروبي يرحب بالعمل الذي بدأ تحضيراً لعقد الدورة التاسعة للمؤتمر في جنوب أفريقيا. وبود الاتحاد أن يشكر، مرة أخرى، حكومة جنوب أفريقيا على عرضها السخي لاستضافة المؤتمر. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة لتقديم تعاونها الكامل في العملية التحضيرية.

٢٣- وأشار إلى الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المقرر عقده في نيويورك لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، فقال إن وضع أقل البلدان نمواً ربما كان في الوقت الحاضر المسألة التي تبعث أكثر من غيرها على قلق الأونكتاد وأعضائه. واختتم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يتطلع لقيام نقاش بناء في نيويورك وسيتعاون مع شركائه للتوصل إلى نتيجة إيجابية قصد مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية.

*

* *

٢٤- أشاد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٦٢ (الافتتاحية)، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بذكرى السيد شاهين أبراهاميان، الموظف البارز بأمانة الأونكتاد والموظف المسؤول عن شعبة الترابط العالمي، الذي توفي في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥. وأدلى ببيانات للإشادة بالسيد أبراهاميان كل من سعادة السيد وليام روسيه، ممثل سويسرا ورئيس المجلس، والموظف المسؤول عن الأونكتاد، والمتحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والمتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وقرر المجلس إهداء تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ للسيد أبراهاميان تخليداً لذكراه. ونقل المجلس أيضاً من خلال الرئيس تعازيه لزوجة السيد ابراهاميان وطفليه.

الفصل الأول

الآثار الدولية للسياسات والقضايا الاقتصادية الكلية المتعلقة بالترابط: الصلات القائمة بين التدفقات المالية والتجارية العالمية، والتنمية، ومستويات النشاط الاقتصادي والعمالة، والآثار المستقبلية في أعقاب جولة أوروغواي

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٥- كان معروضا على المجلس، من أجل النظر في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقتان التاليتان:

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥
(UNCTAD/TDR/15) (رقم المبيع A.95.II.D.16)

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥ - استعراض عام
(UNCTAD/TDR/15 (Overview))

٢٦- قال ممثل الجزائر إن تدويل الاقتصاد العالمي والترابط المتزايد يمكنهما الاسهام في عملية النمو والتنمية، ولكنهما يمثلان أيضا مصدرا لزعزعة محتملة لاستقرار البلدان النامية ولتهميشها. ولذلك فمن المهم إعادة تعريف مفهوم التنمية، وتشجيع التكامل الاقتصادي الدولي لدرء هذين الخطرين. وقال إن الجزائر، من ناحيتها، قد بدأت برنامجا للتحرير الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فقد اعتمدت قانونا جديدا بشأن الاستثمار الأجنبي واتخذت خطوات لخصخصة اقتصادها. ويمثل القطاع الخاص حاليا ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وتتزايد هذه النسبة بسرعة.

٢٧- وأثنى على ملاءمة المواضيع التي جرى تناولها في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥. وقال إن موضوع البطالة يمثل مشكلة كبيرة لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ففي الشمال، أدى ارتفاع البطالة إلى تشجيع ردود فعل حمائية خطرة ضد زيادة الواردات من الجنوب. وقال إن الجزائر ترى أن الديون الخارجية تمثل معوقا رئيسيا للتنمية الاقتصادية لكثير من البلدان، ولا سيما في وقت تنخفض فيه تحويلات الأموال الثنائية والمتعددة الأطراف. وفضلا عن ذلك، فإن التوزيع غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي المباشر - وهو أمر مثير للإزعاج - ولا سيما فيما يتعلق بافريقيا، هو موضوع ينبغي للمجتمع الدولي أن يتناوله.

٢٨- وختاما، أكد على الأهمية الحيوية المستمرة للأونكتاد خلال فترة ما بعد جولة أوروغواي. وأوضح أنه يرى حاجة شديدة في هذا السياق إلى التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٢٩- ولاحظ ممثل بنغلاديش أن النمو الاقتصادي العالمي كان ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٤ ولكن صندوق النقد الدولي قد خفض نوعا ما توقعاته المتعلقة بالنمو لعام ١٩٩٥. بيد أنه لم يحدث أي تحسن حقيقي في الوضع الاقتصادي لأقل البلدان نموا كمجموعة، التي قدِّر نموها الاجمال بـ ١,٤ في المائة مع انخفاض الناتج الحقيقي في افريقيا في عام ١٩٩٤. واسترعى الانتباه بوجه خاص إلى أهمية أن تفهم البلدان النامية ما إذا كانت في وضع يتيح لها الاستفادة من الفرص الناتجة عن اتفاقات جولة أوروغواي التي أعطت قوة دافعة للتحرير وللعولمة على نطاق العالم.

٣٠- وفي حين استُخدمت البطالة المتزايدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتبرير انخفاض الدعم المقدم إلى البلدان النامية، فإنه وفقا لمعايير هذه المنظمة تعاني معظم اليد العاملة في الجنوب من نقص العمالة، وتوجد بطالة كبيرة. وقال إن زيادة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وزيادة تخفيف الديون وتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية، هي أمور من شأنها أن تولِّد فرص العمالة عن طريق زيادة الطلب على صادرات الشمال. وأضاف أن مجموع الديون القائمة والتزامات خدمة الديون فيما يتعلق بكثير من البلدان النامية لا تزال مرتفعة على نحو غير عادي، وأن الديون المتعددة الأطراف قد ازدادت بقدر كبير كنسبة من مجموع الديون في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، ثبت أن مبادرات تخفيف الديون لا تزال غير كافية حتى الآن وأن هناك حاجة إلى مزيد من التدابير. وبعد انتهاء الحرب الباردة كان من المتوقع أن يؤدي انخفاض الانفاق العسكري إلى أن يكون من الممكن زيادة مخصصات المعونة، ولكن ذلك لم يحدث. فقد جرى تحويل الموارد إلى عمليات حفظ السلم، وتزايد طالبو المعونة الجدد كما تزايد الإعياء المرتبط بتقديم المعونة.

٣١- وأضاف أن الأونكتاد قد أسهم اسهاماً يُعتد به في التعاون والتنمية. ولا ينبغي إغفال دوره في تناول مبادئ وسياسات التجارة على الرغم من انشاء منظمة التجارة العالمية، التي عليها تنفيذ قواعد التجارة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف. وينبغي أن يوجد تعاون وتكامل وثيقان بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وتوفير دعم مؤسسي ومالي قوي للأونكتاد. وينبغي للأونكتاد التاسع أن يعطي أولوية لاهتمامات أقل البلدان نموا، وأن يضع في الحسبان نتيجة استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات.

٣٢- وأخيرا، قال إن بنغلاديش قد حققت نجاحا في توفير استقرار اقتصادي كلي، واضطلعت ببرنامج مكثف للتحرير والخصخصة والاصلاح القانوني. وأضاف أنه حدث تحول حاسم في أولويات التنمية من الهياكل المؤسسية المادية إلى تنمية الموارد البشرية وتخفيف الفقر. وأنه على الرغم من الجهود المبذولة لإيجاد بيئة تمكينية، فإن معدل الاستثمار غير مرضٍ وتتطلع بنغلاديش إلى الحصول على دعم من المجتمع الدولي.

٣٣- قال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (البرازيل) إن تقرير التجارة والتنمية يسهم على نحو يعتد به في المناقشة الحالية بشأن التنمية وعملية العولمة والتحرير، اللتين تشكلان موضوعين رئيسيين في جدول أعمال الأونكتاد التاسع، ولاحظ التقييم النقدي الوارد في التقرير بشأن جوانب معينة للتفكير الكلاسيكي الجديد ولسياسات المؤسسات المالية الدولية. واسترعى الانتباه إلى ما جاء فيه من مناقشة للأسواق المالية والديون الخارجية والتي تشدد على التدفقات المالية إلى أمريكا اللاتينية. وفيما يتعلق

بالنقطة الأخيرة، فإن التقلبات الشديدة لهذه التدفقات، بالإضافة إلى التذبذبات في اسعار الصرف، كان لها آثار سلبية على المنطقة. وفي حين أن ردود افعال البلدان المعنية والمجتمع الدولي قد استطاعت احتواء الآثار المزعزعة للإستقرار المترتبة على حركات رؤوس الأموال المضارِبة هذه، فما زال من الملح دراسة طرق للسيطرة على التدفقات المالية المزعزعة للاستقرار. ولا تزال الديون الخارجية تمثل مشكلة، ولا سيما لأقل البلدان نموا.

٣٤- وأضاف أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في التزايد المستمر للبطالة في العالم المتقدم حتى عندما تشهد الاقتصادات والتجارة الدولية توسعا. وتُعزى التفسيرات الساذجة ذلك إلى الواردات من البلدان النامية وإلى تحول الانتاج الصناعي إلى هذه البلدان. والتقرير إذ يرفض هذه الاستنتاجات، يشير بدلا من ذلك إلى ركود الطلب والانتاج والاستثمار في العالم الصناعي، ويشدد على أخطار الحمائية على البلدان المتقدمة أنفسها. وهناك حاجة إلى عمل منسق على الصعيد الدولي لضمان النمو المستقر للطلب والاستثمار. وأخيرا، اقترح أن يوجِّه التقرير في المستقبل مزيدا من الاهتمام إلى عمليات التكامل الجارية في مناطق مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي، وإلى عولمة عمليات الانتاج، وإلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية لتكييف أنفسها مع هذه الأخيرة.

٣٥- قال ممثل **هنغاريا** إنه لا توجد تدابير قابلة للتطبيق عالمياً لتحقيق التوازن الصحيح بين النمو وتوازن الاقتصاد الكلي. وفي هنغاريا، تسارع النمو في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، ولكن ذلك كان مصحوبا بتدهور شديد في الميزانين الخارجي والداخلي. ومن أجل تخفيض كل من العجز في ميزانية الحكومة المركزية والعجز في ميزان المدفوعات، أُخذ مؤخرا بتدابير صارمة، منها تخفيض قيمة "الفورينت"، وفرض رسوم اضافية على الواردات وتخفيضات في الانفاق العام. ونتيجة لذلك، تزايدت الصادرات بقدر كبير خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٥، وأوقف الاتجاه إلى تزايد الواردات على نحو أسرع من تزايد الصادرات. وأضاف أنه مما سيساعد أيضا على تخفيض العجز في الميزانية تزايد الايرادات المحققة من الخصخصة، والتي يتوقع لها أن تكتسب زخماً. وأضاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء في شكل استثمار زراعي أو زيادات في طاقة المرافق القائمة، ما زال مرتفعا، ويوفِّر أساساً سليماً للتطوير التكنولوجي وللصادرات في المستقبل. وتسارع التضخم نتيجة للتدابير المتخذة مؤخرا، ولكنه من المتوقع أن ينخفض في عام ١٩٩٦. وقال إنه يُتوخَّى الأخذ بحوافز أخرى لتحقيق النمو، في حين أن العجز المخطط له في الميزانية يقل عن ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وأن دور الدولة في اعادة توزيع الناتج المحلي الاجمالي سيُخفَّض بقدر أكبر. وعلاوة على ذلك، يتوخى مشروع قانون النقد الأجنبي تحقيق قابلية "الفورينت" للتحويل، على النحو المُعرَّف في المادة الثامنة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي.

٣٦- وأخيرا قال إن البطالة تمثل أيضا مشكلة خطيرة في هنغاريا. فعملية التحول، وفقدان الأسواق التقليدية، وانخفاض الطلب في أسواق الصادرات الرئيسية لهنغاريا بأكبر مما كان متوقعا، والقيود على إمكانية الوصول إلى الأسواق، هي أمور أسهمت جميعها في ارتفاع مستوى البطالة. بيد أنه لا ينبغي تطبيق تدابير تجارية تقييدية كرد فعل للتحدي الذي تمثله البطالة.

٣٧- وقال ممثل **اليابان** إن تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥ يوفر تحليلا مناسبا للوضع الحالي للاقتصاد العالمي ويثير مسائل هامة يجب العثور على حلول لها. وقال، وهو يركّز على مسألة البطالة، إن البلدان المتقدمة ينبغي أن تبذل جهودا لتكييف اقتصاداتها مع البيئة الاقتصادية العالمية التي تشهد تحريرا وعولمة متزايدين، بدلا من الاعتماد على التدابير الحمائية. وأثنى على التقرير لإشارته إلى أخطار سياسات النزعة التجارية الحمائية التوسعية الجديدة وكذلك لمحاولته تقديم مقترحات محددة فيما يتعلق بزيادة النمو الاقتصادي العالمي. وأضاف أن التعاون الدولي ضروري لدعم سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة من أجل تحقيق استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وبغية تسهيل عمليات مؤسسات الأعمال والأفراد. وقال إن التقرير على حق أيضا في تأكيده على أن آحاد البلدان ينبغي أن تسعى إلى تخفيض العجوزات الحكومية من أجل إعادة تنشيط السياسة الضريبية في الأجل الأطول. وبالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة، هناك حاجة مستمرة إلى بذل جهود لتخفيف جوانب الجمود الهيكلي في اسواق العمل والسلع باعتبار أن هذه الأمور هي أساس النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

٣٨- وإزاء الصعوبات الحالية فيما يتعلق بزيادات الانفاق، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى الاستعاضة عن السياسات السلبية مثل السياسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية بسياسات قوامها، أولا، استغلال الفرص التجارية الجديدة المتاحة عن طريق أنشطة البحث والتطوير والاستثمار، وثانيا، إنماء العمالة الماهرة، وثالثا، الأخذ بسياسات ايجابية لأسواق العمل. وأضاف أن الحكومة اليابانية قد اتخذت، استجابة للبيئة السريعة التغير، تدابير مختلفة فيما يتعلق بالسياسات العامة مثل زيادة تحرير السوق، وإدخال تحسينات في كفاءة القطاع المالي، وانشاء هياكل أساسية للبيئة الجديدة، ودعم حركية اليد العاملة.

٣٩- وشدد ممثل **بيلاروس** على أهمية تدويل الاقتصادات الوطنية. وأضاف أن النمو الأكثر دينامية للتجارة العالمية بالمقارنة مع الانتاج العالمي يسهم في الترابط المتزايد للبلدان. وتعميق التدويل يتطلب نُهُجا موحدة لتنظيم هذه العملية على أساس متعدد الأطراف بصفة رئيسية عن طريق توحيد القواعد القانونية الدولية واجراء تحسينات نوعية في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية.

٤٠- وأضاف أن بيلاروس مهتمة، كجزء من عمليات الاصلاح المعقدة والجذرية لديها، بتطوير التعاون المتعدد الأطراف وبالمشاركة الكاملة في تنظيم نظام التجارة المتعدد الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن نجاح الاصلاحات يتوقف على سرعة اندماج بيلاروس في النظام الاقتصادي العالمي. وتمر بيلاروس حاليا بفترة أزمة تتصل بانتقالها من نظام التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد السوقي، وبإنهاء روابطها التجارية التقليدية مع بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقاً وبلدان أوروبا الشرقية. وأوضح أن الالتزامات الدولية في ميدان نزع السلاح تمثل عبئا إضافيا على اقتصاد بلده. وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام كبير إلى التدابير الرامية إلى معالجة آثار حادثة محطة تشرنوبيل الذرية. فهذه التدابير تمثل ١٨ في المائة من ميزانية الحكومة. ويشمل برنامج الحكومة الموضوع للتغلب على الأزمة استخدام التكنولوجيات الموفّرة للموارد والطاقة، واصلاح قوانين الضرائب، وإجراء تخفيضات في الاعانات المقدمة للنقل والاسكان. ويجري التشديد أيضا على إزالة الاحتكار في الاقتصاد عن طريق الخصخصة، وأُتخذت أيضا خطوات مثل تحرير التجارة الخارجية والأسعار وادخال تغييرات في القانون تستهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وقُدِّم إلى البرلمان قانون بشأن حقوق ملكية الأرض. ويؤيد صندوق النقد الدولي هذه السياسات الاقتصادية.

٤١- وختاما أشار إلى ما يمثله انضمام بيلاروس إلى منظمة التجارة العالمية من أهمية لبيلاروس وهو ما يصدق على زيادة إمكانية وصولها إلى الأسواق الأجنبية، وهو أمر يمكن أن يتأثر تأثراً معاكسا من جراء أي تمييز، بما في ذلك التمييز المتخذ شكل تدابير غير مبررة لمكافحة الإغراق.

٤٢- ولاحظ ممثل الصين أنه في حين أن التحسن الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام ١٩٩٤ قد فقد الآن جزءا من زخمه فإن البلدان النامية كمجموعة قد حافظت على نموها على الرغم من الأوضاع القاسية في افريقيا وأقل البلدان نموا. وقال إن التجارة الدولية في عام ١٩٩٤ قد استمرت في النمو على نحو أسرع من الانتاج العالمي، مع حدوث اسهام يُعتد به من جانب البلدان النامية، التي تمثل وارداتها ٤٢ في المائة من صادرات الولايات المتحدة، و٤٧ في المائة من صادرات أوروبا الغربية، و٤٨ في المائة من صادرات اليابان. وقال إنه يمكن توقّع أن يؤدي ابرام وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي إلى تسهيل انفتاح السوق العالمية بقدر أكبر. بيد أن الاتفاقات لا تعكس على نحو كامل مصالح واحتياجات البلدان النامية في المجالات التي تتمتع فيها بميزة مقارنة. ولذلك دعا البلدان المتقدمة إلى اعتماد تدابير لصالح البلدان النامية في معرض تنفيذ هذه الاتفاقات.

٤٣- وأردف قائلا إن التوسع الدينامي في سوق رؤوس الأموال الدولية في السنوات الأخيرة قد أتاح لمشاريع التنمية في البلدان النامية رؤوس أموال تمس الحاجة إليها. بيد أنه قد جاء أيضا إلى هذه الاقتصادات بمخاطر وعدم تيقن أكبر. وأضاف أن الأزمة المالية في المكسيك وإفلاس بنك "بيرينغس" هما أمران يجعلان تعزيز الادارة الدولية لتدفقات رؤوس الأموال مسألة ملحة.

٤٤- وأوضح أن رفع مستوى العمالة يمثل قضية رئيسية لا للبلدان المتقدمة فحسب ولكن أيضا للبلدان النامية، كما يشكل أحد المواضيع الرئيسية الثلاثة لقمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تنتهج سياسات ذات أهداف أطول أجلاً تتعلق بإعادة تكييف الهياكل الاقتصادية والصناعية وتعزيز القدرة على المنافسة، بدلا من اعتماد تدابير خاصة بالحمائية التجارية وتدابير تقييدية ضد صادرات البلدان النامية، مما يتعارض مع نص وروح اتفاقات جولة أوروغواي. ومع الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي نتيجة للتطور السريع للتكنولوجيا الحديثة وللتوسع المستمر في التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، فإن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من التعاون الدولي، بما في ذلك تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي.

٤٥- وذكر ممثل بولندا أن ما ورد في تقرير التجارة والتنمية من معلومات وتقييم بشأن أوروبا الوسطى والشرقية صحيح وأن التحليل على درجة عالية من الاحتراف خاصة فيما يتعلق بعملية التحوُّل المعقدة. وأوضح أن نمو الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة فضلا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإدماج هذه المنطقة في أوروبا هي أمور تتسم بأهمية خاصة لبلده. فعملية إدماج بولندا (التي تمر بمرحلة صعبة من مراحل تحولها) في النظام الاقتصادي العالمي قد أوجدت فرصا لقدرتها على المنافسة وتهديدات لهذه القدرة على السواء.

٤٦- وأضاف أنه يمكن وصف التسعينات بأنها فترة عولَمَة معجَّل بها للتدفقات المالية، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار حوافظ الأوراق المالية (خاصة "الأموال السريعة التنقل")، والائتمانات والقروض الخاصة إذ تتسم التدفقات المالية، بالمقارنة مع التدفقات التجارية، بأنها أكبر وأسرع وأقل ثباتا

وأكثر تفاوتا في انتشارها القطاعي والجغرافي. فعولَمَة التدفقات المالية وتحقيق تكاملها يستجيبان لثلاثة عوامل على الأقل هي: أولا، تطور تكنولوجيات الاتصالات تطوراً هائل السرعة؛ ثانيا، عملية إلغاء الضوابط التنظيمية المتعلقة بالأسواق المالية؛ ثالثا، الابتكارات المتحققة في الأدوات المالية. فهذه العوامل قد أتاحت للاقتصاد البولندي ثلاثة أنواع من الفرص هي: أولا، مصادر تمويل جديدة ووافرة؛ ثانيا، امكانية الوصول إليها بمعدلات أكثر تنافسا ومزية؛ ثالثا، وهو ما يتحقق عن طريق المشاريع الاستثمارية الممولة، الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة بسرعة وكفاءة، فضلا عن تسارع الانتاج والصادرات.

٤٧- أما التهديدات الناشئة عن تنامي ترابط الاقتصاد الكلي والروابط العالمية، فتشمل الاعتماد العميق والمتواصل على الذين يتحكمون في الموارد المالية الخارجية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وهذا الاعتماد يمكن أن يقيِّد حرية الحكومة في السياسة التي تضعها لتحديد شكل وهيكل التجارة الخارجية، والتسعير، وقنوات التوزيع، والتهديد الثاني هو تأثير تدفقات رؤوس الأموال الواردة إلى البلد من مصادر مجهولة أو غير قانونية، والتهديد الثالث هو ما قد ينتج عن تدفق الأموال الأجنبية إلى الخارج تدفقاً سريعاً من تهديد للاستقرار الاقتصادي.

٤٨- وقال إنه من أجل الاستفادة من هذه الفرص ومواجهة هذه التحديات بفعالية، ينبغي أن تكون استراتيجية الحكومة موجهة إلى تحقيق ما يلي: أولا، ضمان تحقيق نمو متوازن جنبا إلى جنب مع القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي؛ ثانيا، وضع سياسة طويلة الأجل لخلق فرص العمل تشمل النظر في متطلبات السياسة الاجتماعية ورفع مستوى المؤهلات المهنية والمهارات الخاصة بالقوى العاملة، فضلا عن تخفيف أوجه التباين بين المناطق؛ ثالثا، تكييف الاقتصاد الوطني مع بيئة التجارة الجديدة بعد اختتام جولة أوروغواي.

٤٩- وقال ممثل **المكسيك** إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ يرسم صورة أكثر تشاؤما بكثير للاقتصاد العالمي من تلك التي رسمتها تقارير المنظمات الدولية الأخرى. وأضاف أن الصعوبات المالية التي واجهتها المكسيك في الآونة الأخيرة لا يمكن عزوها لسبب واحد بل قد جاءت نتيجة عوامل مختلفة مثل الزيادة في عجز الحساب الجاري الذي تموله تدفقات رأس مالية متقلبة ترد إلى البلد، وارتفاع سعر الصرف، وتمويل مشاريع طويلة الأجل بأدوات قصيرة الأجل، وبطء استجابة السياسة المالية، وأحداث سياسية غير متوقعة. وأهم عامل يكمن وراء هذه الصعوبات هو انخفاض مستوى المدخرات القومية وضعف الاستثمار المنتِج في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد أكثر تأثراً بما يحدث من تغييرات في تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

٥٠- وأوضح أن برنامج التكيف المكسيكي يهدف إلى سد إعادة الاستقرار المالي والنقدي، وتصحيح الاختلالات في الحساب الجاري، والسيطرة على التضخم. ويشمل البرنامج تدابير شديدة لتعزيز المالية العامة، واستراتيجية مالية للتعويض عن المفقود من رؤوس أموال قصيرة الأجل. وقد حقق البرنامج نتائج ايجابية في فترة زمنية قصيرة نسبيا وعائدات من الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك. وهذا يشير إلى أن الأزمة ليست سوى أزمة مؤقتة وأنه يمكن توقع حدوث الانتعاش في عام ١٩٩٦.

٥١- وقال إن الصفقة المالية الشاملة التي أتيحت للمكسيك قد استُخدمت كلية في تصفية الديون القصيرة الأجل وزيادة احتياطات البلد من النقد الأجنبي. وقد ارتفع سعر الصرف خلال الأشهر الستة الماضية وهبط سعر الفائدة المعمول به بين المصارف هبوطاً كبيراً. كذلك خُفِّض التضخم في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن العجز في الحساب الجاري قد حُوِّل إلى فائض طفيف بفضل تحقيق زيادة كبيرة في صادرات المصنوعات. وشملت أيضا الاستراتيجية التي وضعت لتحقيق نمو أعلى ومستدام تدابير لتعزيز الاستثمارات الخاصة والعامة، فضلا عن رفع القيود التنظيمية عن الصناعة، وكيما تكون للنمو قاعدة صلبة في المستقبل، يتعين زيادة المدخرات والاستثمارات القومية.

٥٢- وأشار إلى أن أعضاء مجموعة ريو شددوا في الآونة الأخيرة على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز ثقة السوق المالية من أجل اجتذاب موارد مالية خارجية جديدة ومنع خطر التقلبات. بيد أنهم أشاروا إلى أن المدخرات الخارجية ينبغي فقط أن تكون مكملة للمدخرات القومية. وأن التنمية المنظمة للأسواق المالية تمثل هي الأخرى عنصرا أساسيا، شأنها شأن التدابير التي تستهدف خفض عنصر عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي، بما في ذلك زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من منع حدوث أزمات نقدية وأزمات مالية.

٥٣- وأخيرا، قال إن مشكلة البطالة في البلدان المصنعة لا يمكن أن تحل بإقامة حواجز جديدة أمام التجارة. وإن من مصلحة جميع البلدان وجود نظام تجاري دولي مفتوح.

٥٤- وقال ممثل أسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إن الشروط متوفرة الآن بما يسمح بتحقيق أسرع نمو في الاقتصاد العالمي منذ بضع سنوات. وقد حدث بالفعل في عام ١٩٩٤ توسع مؤثر في التجارة العالمية، وكان النمو قويا في كثير من البلدان النامية. والآفاق المرتقبة لافريقيا، التي عانت من بطء النمو خلال جزء كبير من التسعينات، هي الآن مشجعة بدرجة أكبر بكثير. وعلى الرغم من أن البطالة لا تزال مرتفعة في الاتحاد الأوروبي، فإن الانتعاش جارٍ فيه الآن، وتجري السيطرة على التضخم، كما أن العجز في الميزانيات آخذ في الانخفاض.

٥٥- وأضاف أنه تمشيا مع عمل اللجنة الأوروبية في الآونة الأخيرة بشأن أسباب ارتفاع البطالة في أوروبا وسبل علاجها، قال إنه يوافق على ما توصل إليه تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ من استنتاج مفاده أن لا التجارة ولا التكنولوجيا سبب البطالة الرئيسي. بيد أن التفسير الذي يورده التقرير والمتمثل في سياسات الاقتصاد الكلي التقييدية ليس مقنعاً هو الآخر. وبالأحرى فإن أوجه الجمود الهيكلية في كل من سوقي العمل والانتاج هي التي ينبغي أن يُلقى عليها اللوم. فلا زيادة الانفاق الحكومي على الهياكل الأساسية ولا الحماية تقدِّم حلولا، ويجب أن تنطوي استجابة السياسة العامة على نهج ذي ثلاث شعب يعزز خلق فرص العمل عن طريق اسواق مستقرة، ويحسِّن القدرة على المنافسة، ويرفع القيود التنظيمية عن سوقي العمل والمنتجات.

٥٦- ومضى قائلا إن القضايا السابقة الواردة في التقرير جديرة بالتنويه لأنها تحذر من تقلب تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. على أن اللوم على ما تحدثه هذه التدفقات من آثار معاكسة يقع على صانعي السياسة العامة بقدر ما يقع على المستثمرين الأجانب. فتدفقات رؤوس الأموال أمر يُرحَّب به وهو

يسهم بوجه عام مساهمة كبيرة في تحقيق النمو والتنمية. وبناء على ذلك، فإن أي استجابة للتقلبات المالية يجب أن تتفادى فرض تدابير رقابة عديمة الكفاءة والفعالية على رؤوس الأموال، والمقترح الوارد في تقرير هذا العام بفرض ضريبة على صفقات رؤوس الأموال الدولية لا يمكن العمل به. وبدلا من ذلك، فإن من الضروري الاعتماد على تدابير تكون بدرجة أكبر تدابير غير مباشرة للتحكّم في التقلبات القصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن هناك أسبابا تدعو إلى التفاؤل المعقول بشأن الآفاق المرتقبة للاقتصاد المكسيكي نتيجة للتحسن الهائل في ميزان تجارته الخارجية. وبوجه أعم، يبدو أن ما تم التنبؤ به من أثر سلبي لأزمة المكسيك على تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية كان مبالغا فيه. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال بصفة خاصة سمة مشجعة من سمات تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية.

٥٧- وأضاف أن تقرير هذا العام قد أثار قضية أخيرة هي الارتفاع الهائل في اسعار الفائدة الحقيقية. وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة لذلك، يبدو أن العامل الرئيسي هو الاقتراض المفرط من جانب القطاع العام. بيد أن المقترح الداعي إلى فرض ضريبة ثروة للتصدي لهذه المشكلة سيسفر عن فقدان الثقة وعن زيادة سوء الأداء الاقتصادي الاجمالي. وقال على سبيل إبداء ملاحظة أعم إن التقرير قد خصص اهتماما أكثر من اللازم للمشاكل الاقتصادية القائمة في البلدان الصناعية وأقل من اللازم لقضايا التجارة والتنمية التي تواجهها البلدان النامية.

٥٨- وعرض ممثل **صندوق النقد الدولي** تقييما إيجابيا للآفاق الاقتصادية المرتقبة في الأجل الأطول للاقتصاد العالمي حيث قد يؤدي النمو القوي نسبيا والتضخم الذي تتم السيطرة عليه إلى توفير منطلق ممتاز للتصدي للمشاكل القائمة بغير حل مثل البطالة المرتفعة وأوجه العجز المفرطة في الميزانية في البلدان الصناعية وضعف الأداء في بعض الاقتصادات الأفريقية. وعلاوة على ذلك، ومع انشاء منظمة التجارة العالمية، تم ضمان ايجاد الاطار المؤسسي لاقتصاد عالمي أكثر انفتاحا. وقال إن تقرير التجارة والتنمية محق مع ذلك في إفراد البطالة كهم مستمر أمام واضعي السياسة العامة، والمقترح الوارد فيه والداعي إلى التصدي للبطالة عن طريق نهج متعدد يكون قائما على جانبي العرض والطلب إنما يستحق النظر فيه بعناية.

٥٩- وقال إن ضغوط التكيف والاصلاحات الهيكلية في اقتصاد عالمي متزايد الانفتاح لم تحقق النمو والتلاقي فحسب، بل أحدثت اختلالات أيضا إذ باتت الصناعات المتنافسة دوليا تتسم باعتماد تكنولوجيات جديدة وبصرف اليد العاملة وبركود الأجور. ويشير تقرير هذا العام إلى أن أفضل طريقة للتصدي لهذه المشاكل هي عن طريق اعتماد تدابير أكثر توسعية على جانب الطلب، وخاصة تحقيق زيادة في الاستثمار عن طريق خفض أسعار الفائدة. ولكن التقرير، وهو يقترح هذه السياسات، قد بخس فيما يبدو تقدير قوة ثلاثة معوقات جدية هي: المعوق المتعلق بميزان المدفوعات حيث تُمتص الواردات في الاقتصادات الآخذة في التوسع؛ والمعوق الخاص بالتضخم حيث تُرخى السياسة النقدية بغية تشجيع الاستثمار؛ والمعوق المتعلق بميزانيات الحكومات والمرتبط بمستويات الديون العامة المفرطة بالفعل. ولاحظ أن التقرير يقترح فرض ضريبة على رؤوس الأموال مرة واحدة لخفض ديون الحكومات ومن ثم إعطاء حرية حركة أكبر للسياسات الضريبية. ولكن بالنظر إلى الآثار العميقة والتي لا يمكن التنبؤ بها التي تنتج عن فرض ضريبة كهذه على الأسواق المالية، فما من حكومة ستكون على استعداد لتطبيق مثل هذا المقترح. وبالمثل، فإن استخدام إعانات العمالة في دعم خلق فرص عمل، الذي اقتُرح أيضا في التقرير، من شأنه أن يزيد من الضغوط الواقعة على الميزانية في وقت تكافح فيه الحكومات من أجل احتواء أو خفض أوجه العجز في الميزانيات.

ومما يؤسف له أنه يجب التصدي للبطالة الهيكلية التي تتسم بطابع عنيد وصعب المعالجة عن طريق اعتماد تدابير أكثر واقعية على مستوى الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تدريب اليد العاملة، وتشجيع حركة اليد العاملة، وتحديد أهداف للفوائد المراد جنيها، وتحقيق مرونة الأجور بغية تشجيع استخدام الشباب والعاطلين عن العمل منذ فترة طويلة.

٦٠- وسلَّم بأن التقرير يقدم تقييما مفيدا للأزمة المالية التي شهدتها المكسيك في الآونة الأخيرة. ففي عام ١٩٩٤، أدى عدد من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك أوجه القصور في السياسات المحلية، إلى زيادة سوء الوضع الخارجي للمكسيك الذي كان ضعيفاً أصلاً، الأمر الذي بلغ ذروته في عكس تدفقات رؤوس الأموال بشكل حاد. بيد أن الاحصاءات الأخيرة تظهر أن جزءا كبيرا من التدفقات الأولية إلى الخارج كانت من جانب المقيمين لا من جانب المستثمرين الأجانب. ومن الضروري في هذه المرحلة استخلاص الدروس الصحيحة من أزمة المكسيك. وثمة ثلاثة دروس بصفة خاصة تستحق التشديد عليها. أولا، ينبغي للسياسة العامة أن تركز الآن أكثر من أي وقت مضى على أساسيات الاقتصاد الكلي وعلى إيجاد إدارة أكثر إدراكا للمسؤولية، بما في ذلك تقبُّل وجود مجال أضيق للمناورة. وثانيا، وعلى الرغم من أن الأسواق الناشئة لا تزال شديدة التأثر بالتطورات الخارجية، فمن الأكثر احتمالاً أن يكون تمييز المستثمرين الخارجيين قائما على الأساسيات الاقتصادية. وأخيرا، فإن من الصعب بدرجة متزايدة بذل جهود لاعادة هيكلة الديون الخارجية بسبب اتساع نطاق مجموعة الدائنين الذين يجب عليهم التوصل إلى اتفاق. والمقترح الوارد في التقرير بشأن استخدام أوجه رقابة على رؤوس الأموال كأداة إضافية من أدوات الادارة يبدو أنه يقوم على تصور خاطئ. فعلى الرغم من أنه قد توجد أسباب قصيرة الأجل لاعتماد تدابير كهذه، فإنها دائما مصدر تشوهات، فضلا عن كونها لا يُعوَّل عليها وغير منصفة. ومن المرجح تماما أن تحجب تدابير الرقابة الادارة السيئة، لا أن تعزز السياسة الاقتصادية السليمة.

٦١- وعلى سبيل الاستنتاج العام، أوصى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بالجمع على نطاق واسع بين الحصافة على مستوى الاقتصاد الكلي والتوجه نحو الخارج، وبتفضيل التحرير المحلي على التدابير الأكثر توسعية وتنظيمية.

٦٢- وقال ممثل **منظمة الوحدة الأفريقية** إنه يمكن للبلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى أن تستخلص بعض الدروس من الخبرة المكتسبة مؤخراً في مجال تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل المضاربة إلى أمريكا اللاتينية والتي ثبت أنها ذات فائدة محدودة هناك. وإن تحرير الاقتصاد، المصمم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، يمثل أيضا عنصرا هاما من عناصر برامج التكيف الهيكلي في كثير من البلدان الافريقية. فقد بدأ ينظر إلى عدد متزايد من بلدان المنطقة على أنها تمثل "أسواقا ناشئة". وثمة مبادرات شتى يشارك فيها عدد من المؤسسات الدولية تُنفذ حاليا بقصد اجتذاب استثمارات إضافية من استثمارات حوافظ الأوراق المالية إلى أفريقيا تمشيا مع الفكر التقليدي القائم حاليا. وهذه الأنشطة تشكل جميعاً جزءا من الجهود الرامية إلى اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بكافة أنواعها استجابة لركود تدفقات الموارد الرسمية إلى البلدان الأفريقية. بيد أن تقرير التجارة والتنمية، فضلا عن التقارير غير الرسمية المقدمة من الخبراء، تُظهر الحاجة إلى إعادة التفكير في هذه السياسات على نحو كامل. وينبغي للأونكتاد أن يواصل أعماله في هذا المجال، مع إيلاء اهتمام خاص للدروس التي يمكن استخلاصها لصالح أفريقيا من خبرة أمريكا

اللاتينية. فهذا يمكن أن يساعد الحكومات الأفريقية على تجنب الآثار الخطيرة التي يمكن أن تنشأ عن تدفق رؤوس أموال خاصة إليها.

٦٣- لاحظ ممثل رومانيا أن كافة فعاليات الاقتصاد العالمي سريعة التأثر للغاية بالتغيرات الناتجة عن سياسات الاقتصاد الكلي الحالية. وقال إن هذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي عليها أن تحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في بيئة عالمية ليست في جميع الأحوال ملائمة جدا. وفي حين أن تحليل تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ يوفر أساسا حافزاً لمناقشات المجلس إلا أن المعلومات والاستنتاجات الواردة فيه قابلة لتفسيرات متباعدة. ودراسة التقرير للقوى الكامنة وراء التغيرات العميقة في السياسات الاقتصادية مفيدة بدرجة عالية، وكذلك التأكيد على الروابط بين سياسات العمالة والترابط. ولكنه أبدى رغبته أيضا في توجيه النظر إلى تأثير تنفيذ جولة أوروغواي الذي تأمل حكومته أن يسهم بشكل ملحوظ في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتعجيل النمو الاقتصادي العالمي، وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على نحو أفضل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦٤- وتكميلا للتحليل المتعلق بأوروبا الوسطى والشرقية الوارد في التقرير قال إن استراتيجية رومانيا لتحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي قد بدأت تحرز شيئا من النجاح: فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٤ في حين ازدادت الصادرات بقرابة ٢٣ في المائة، وأصبح عجز الميزان التجاري أدنى أربع مرّات مما كان عليه في عام ١٩٩٣؛ فيما سُجّل أهمّ نجاح في مكافحة التضخم، الذي هبط بواقع خمس مقارنة مع ما كان عليه في عام ١٩٩٣. ويجري تعزيز هذه النزعات الايجابية في عام ١٩٩٥، وتشير التنبؤات الخاصة بها إلى تحسن في الأداء بالنسبة لكل من النمو والتضخم. وقال إن حكومته مصممة على مواصلة سياستها الرامية إلى تحقيق الاستقرار، واعطاء زخم اضافي لاعادة التشكيل الصناعي والزراعي، وتعجيل الخصخصة. وأضاف أن رومانيا تأمل أن يكون بإمكانها أن تعتمد في هذا المسعى على إعانة المجتمع الدولي ومساعدته التقنية، بما في ذلك على إعانة ومساعدة المنظمات الدولية مثل الأونكتاد.

٦٥- وقال ممثل الأرجنتين إن الأمر يحتاج إلى اعادة النظر في الاستراتيجيات فيما يتعلق بالتعاون والتنمية في البلدان النامية في ضوء واقع اليوم الذي يختلف عن واقع العقود السابقة، عندما كان يُعتقد أن حالة البلدان النامية يمكن تعديلها من خلال برنامج عالمي للتعاون. ومن الضروري الآن إعادة التفكير في الاستراتيجية الانمائية ومستقبل الأونكتاد. وأضاف أنه لا بد من توخي الحذر في تطبيق السياسات المحددة على نحو مشترك لتخفيض البطالة، لأن الدلالات الخاطئة في مسألة مرونة اليد العاملة يمكن أن تولد تجارب مؤلمة في البلدان النامية. وقال إن رسالة تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ هي أن مرونة أسواق اليد العاملة من شأنها أن تساعد على تخفيض البطالة في الأجل الطويل ولكن اتخاذ التدابير في هذا الاتجاه في الأجل القصير يمكن أن يخلق في واقع الأمر مشاكل العمالة الناقصة. وتدل الاستنتاجات الواردة في تقريري منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك في تقرير الأونكتاد، على أن أثر سياسات توخي المرونة هذه قد تفاوت بين البلدان بتفاوت البيئة الاقتصادية الكلية التي كانت سائدة في تلك البلدان. ومع ذلك يجب أيضا توخي الحذر فيما يتصل بتوصية التقرير المتعلقة بحفز الطلب وتطبيق هذه التوصية في البلدان النامية، وذلك بسبب الآثار غير المباشرة المحتملة والمتمثلة في ارتفاع التضخم وخلق اختلال في التوازن الاقتصادي. وينبغي فحص هذه النظرية تمشيا مع التحليل المقدم من ممثل صندوق النقد الدولي. وواضح أن تنفيذ تدابير حمائية في مجال التجارة في البلدان المتقدمة ليس من شأنه

أن يسهم في إيجاد حل للبطالة في هذه البلدان، وإنما من شأنه بالأحرى أن يزيد أوضاع سوق اليد العاملة سوءا.

٦٦- وأعرب عن وجهة النظر التي مؤداها أن التقرير يقلل نوعا ما من أهمية درجة الاصلاح الجاري في أمريكا اللاتينية، وكذلك الفوارق في الجهود الاصلاحية. فالأرجنتين قد وُفقت في عكس اتجاه النمو السلبي وارتفاع التضخم اللذين كانا قائمين في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، وفي خلق نمو ايجابي بنسبة ٧,٩ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٤وانخفاض في التضخم بنسبة ٤ في المائة في المتوسط في ١٩٩٤. وقد شملت هذه الاصلاحات اقامة ميزانية متوازنة، وفتح الاقتصاد، والخصخصة ورفع الضوابط عن القطاعين العام والخاص على التوالي. وتدور المناقشة في التقرير حول قدرة هذه السياسة على عكس اتجاه الحالة من قبيل الحالة التي نشأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومن الواضح أن هذه الحالة تصدق على الأرجنتين، بالرغم من الملاحظات المبداة في التقرير والشكوك التي يثيرها الآن حول المستقبل.

٦٧ واعترض أيضا على بعض الاحصاءات الواردة في التقرير فقال إن النموذج الاقتصادي الأرجنتيني ليس هشا وضعيفا كما جاء في التقرير. وفيما يتعلق بمعدلات الاستثمار المحلي المنخفضة فإن الفترتين المشار إليهما في التقرير - ١٩٨٤-١٩٨٩ و١٩٩٠-١٩٩٢- لا يمكن مقارنتهما من عدة جوانب هامة، أولا لأن إحدى الفترتين كان أمدها ست سنوات والأخرى ثلاث سنوات، وثانيا لأن كلتا الفترتين تأثرت بصدمات التضخم الجامح. وستكون النتيجة مختلفة تماما إذا ما اعتمدت الفترة ١٩٩١-١٩٩٤. وفي تحليل ما حددته الأمانة على أنه موطن الضعف في نموذج حالة أمريكا اللاتينة، أي ما يسمى بالاعتماد على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، فإن الأرقام الخاصة بالحالة الأرجنتينية (الجدول ١٢) التي تشير إلى "سحب استثمار الحافظة الصافي في ١٩٩٢/١٩٩٣ البالغ ٩ مليارات دولار" أرقام خاطئة. وقد أشار البنك الدولي في تقرير صادر في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٠ مليارات دولار من التدفق إلى الداخل، بينما يتحدث التقرير عن ٩ مليارات دولار من التدفق إلى الخارج. وإن ايراد هذه الأرقام في تقرير معمم على جميع أنحاء العالم يعطي دلالة خاطئة وخطيرة للأوساط المالية الدولية، لأنه يثير شكوكا حول موثوقية أرقام الأمانة أو حول الحالة الحقيقية في الأرجنتين. وهذا القول تؤكده الأرقام الواردة في المصدر الوطني Caja de Valores Argentina، الذي يبين أن النمو بلغ ٦,٤ مليار دولار في الثلاثة أرباع الأخيرة من عام ١٩٩٣. وفيما يتعلق بما جاء في التقرير من أن نسبة ٥٠ في المائة من نمو الصادرات الأرجنتينية في ١٩٩٥ ذهبت إلى السوق البرازيلية، فإن البيانات الأخيرة، التي تدل على زيادة قدرها ٤٥,٤ في المائة في الأشهر السبعة الأولى، تؤكد أنه من الـ ١٢,٤ مليار دولار لم يتجه سوى ٣,٥ مليار دولار إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، التي تضم أيضا باراغواي وأوروغواي. ولذلك يبدو من الصعب القول إن أكثر من ٢٥ في المائة من الصادرات الأرجنتينية تذهب اليوم إلى البرازيل. غير أن الاستقرار قد أُعيد إلى سابق عهده بتخفيض العجز المالي عن طريق تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب، وعن طريق شبكة الأمان للودائع المصرفية التي أدخلها البنك المركزي لكبح سحب الأموال من النظام المصرفي.

٦٨- وفيما يتصل بما جاء في الصفحة ٩٠ من التقرير، فإن السؤال الرئيسي بالنسبة للأرجنتين هو إلى أي مدى تلزم البطالة لتحسين القدرة على المنافسة، نظرا لأنها استبعدت إمكانية استعمال ما كان يعتبر عادة أقوى أداة من أدوات السياسة العامة لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، أبدى ثلاث ملاحظات. أولا، هناك في الواقع مستوى مرتفع من البطالة لأسباب مختلفة، ولكن في الأساس نتيجة للاصلاحات، مثل عملية إلغاء

الضوابط، والخصخصة، والتحول في الهيكل الانتاجي. وعلى غرار الحالة الشيلية، سينعكس بالتأكيد اتجاه هذه العملية قريبا لأن الاقتصاد الكلي الأساسي صحيح ولأن هناك عملية استثمارية قوية. وثانيا، فإن التوصية بتخفيض القيمة بوصف ذلك الخيار الوحيد - بالنسبة لبلد خرج من معدل تضخم بنسبة ٥٠٠ ٣ في المائة في الماضي ووصل اليوم إلى مستوى بنسبة ٤ في المائة فقط ونما بمعدل سنوي يناهز ٨ في المائة في السنوات الأربع الماضية مع توقع معدل بنسبة ٣ في المائة بالرغم من الأزمة المكسيكية، ولديه احتياطيات تبلغ ١٤ مليار دولار وصادرات تنمو بمعدل سنوي يبلغ ٤٥ في المائة في المتوسط - هي توصية خاطئة لا من وجهة نظر اقتصادية فحسب بل أيضا من وجهة نظر سياسية. وثالثا، فإن الأثر السياسي للأزمة المكسيكية هو أثر مالي أكثر من كونه أثرا يتعلق بتدفق رؤوس الأموال. ولعكس اتجاه هذه الحالة، اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير (تخفيض المرتبات، وزيادة ضريبة القيمة المضافة، وتعجيل خصخصة المنافع العامة المتبقية). وفي الوقت ذاته، أدخل البنك المركزي شبكة أمان للودائع المصرفية لكبح سحب الأموال من النظام المصرفي. ونتيجة لذلك، بقي معدل التضخم دون ٤ في المائة، وانتعشت في الوقت ذاته ودائع النظام المصرفي التي كانت قد انخفضت من ٤٥,٤ مليار دولار (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) إلى ٣٧,٦ مليار دولار (نيسان/ابريل ١٩٩٥)، إذ تبلغ الآن مستوى قدره ٤٢ مليار دولار. ويمكن التأكيد في هذه المرحلة أن موطن الضعف في النموذج في حالة الأزمة الخارجية لم يثبته الواقع.

٦٩- وفي هذا الصدد، فقد انبثق النجاح الاقتصادي مباشرة عن تنفيذ خطة تحويل العملة التي تحظر خلق النقد عندما لا يكون مدعوما بعملة أجنبية، وبذلك تم الحفاظ على تعادل ثابت بين البيزو ودولار الولايات المتحدة، مما منع البنك المركزي من قرض أو تسليف الأموال للحكومة. وفيما يتعلق بالأقوال الواردة في تقارير التجارة والتنمية السابقة حول ارتفاع سعر الصرف والعجز في الحساب الجاري، فإن نجاح السياسات الآنفة الذكر تبرهن على خطأ تلك الأقوال. وهذه هي السياسة الوحيدة المتاحة بعد ٤٠ سنة من التضخم السنوي البالغ ٤٠ في المائة في المتوسط وبعد صدمتين من صدمات التضخم الجامح. وولد هذا النجاح تدفق رأس المال إلى البلد من الأرجنتينيين يبلغ ٢٥ أو ٣٠ مليار دولار، مما أتاح للأرجنتين النمو وكذلك، في الوقت ذاته، الوصول إلى الأسواق المالية عند مستوى يعادل مستوى كثير من البلدان المتقدمة.

٧٠- وأشار ممثل بوليفيا إلى أن بلده قد أنهى ١٠ أعوام من التكيف الهيكلي وفتح الاقتصاد للمبادرة الخاصة. وقد أُحرز شيء من النجاح في الحد من الانفاق العام، والقضاء على التضخم الجامح، وبدء عملية الانتعاش الاقتصادي. إن بوليفيا مثال لأمريكا اللاتينية من حيث سيطرتها على متغيرات الاقتصاد الكلي ولكن بلده ليس مرتاحا لاستمرار ارتفاع معدل البطالة. ولاحظ أن التضخم الذي كان قد بلغ مستوى ٠٠٠ ٢٧ في المائة في السنة قد انخفض الآن إلى نسبة ٨ في المائة، وهي نسبة يرافقها نمو اقتصادي بنسبة ٤ في المائة.

٧١- وأضاف أن البطالة لا يمكن حلها إلا بالاستخدام الكامل لطرق التجارة الحرة الجديدة في إطار منظمة التجارة العالمية. فمن شأن التجارة الحرة أن تمكن من زيادة الانتاج والصادرات وتشجع خلق الأشغال من خلال تنويع الصادرات. وقال إن جلب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا يتطلبان نظاما قانونيا جيد التحديد واستقرارا اجتماعيا. ولقد حققت رسملة المؤسسات العامة الرئيسية في بوليفيا منافع اقتصادية هامة.

٧٢- واسترسل قائلا إن عولمة الاقتصاد العالمي وثيقة الصلة بالتدفق الدولي للأموال والاستثمارات. ففي الأعوام الأخيرة بُذلت جهود كبيرة لفتح الأسواق لتدفقات رؤوس الأموال. فمن العجيب بناء على ذلك ادخال موضوع مراقبة وتنظيم التدفقات المالية الدولية في وقت أصبح فيه من الضروري جلب كميات كبيرة من رؤوس الأموال لتشجيع التجارة والتنمية. ولقد تكشف التركيز على هذا الموضوع نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها بعض المصارف ومضاعفات الأزمة المكسيكية. وتدفقات رؤوس الأموال الأخيرة تختلف عن تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل أمريكا اللاتينية خلال السبعينات من حيث إنها لم تكن في شكل قروض مصرفية أو معونة ثنائية. بل تمثلت التدفقات الصافية الجديدة، في جزء كبير منها، في استثمارات من جانب صناديق الاستثمار التعاوني، وصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين.

٧٣- وبمرور أزمة ديون الثمانينات كانت أمريكا اللاتينية قد أصبحت من جديد مغرية لمستثمري الحوافظ المالية الأجانب. وكان سبب ذلك يرجع أساساً الى كون أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية قد هبطت بشكل ملحوظ خلال التسعينات، في حين ظلت أسعار الفائدة مرتفعة في الأسواق الناشئة. ولم تتأثر بوليفيا نتيجة للأزمة المالية الأخيرة، ذلك أنه لم تكن لديها أية سوق مالية. بل بالعكس يسَّرت رسملة المؤسسات العامة تسجيل ارتفاع سريع في الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الاستقرار الاجتماعي في بوليفيا قد تأثر نتيجة لمشكلة الإتجار بالمخدرات، في الوقت الذي كان فيه هذا الاستقرار شرطاً أساسياً للاستثمار الأجنبي. ولما كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل أساسيا لتوسع الاقتصاد فإن اتخاذ إجراء دولي حاسم يُعدّ لازماً لمكافحة أنشطة المتّجرين بالمخدرات. وقال إن هذه المشكلة قد نشأت وراء حدود بلده عن طلب المستهلكين وسهولة الوصول الى المواد الكيميائية اللازمة لانتاج المخدرات. واختتم قائلا إن بوليفيا قد اقترحت اجتماعا للبلدان المتضررة من انتاج المخدرات وتجارتها واستهلاكها.

٧٤- وقال ممثل سويسرا إن الترابط له صلة بعولمة الأسواق التي يجب أن تعود بالنفع على جميع البلدان على نحو منصف. وأضاف قائلاً إنه ستكون هناك حاجة في دورة المؤتمر التاسعة الى تحديد دور الأونكتاد لتمكينه من مساعدة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية على الاندماج في النظام التجاري العالمي. وبالنسبة لسويسرا فإن الرسالة الرئيسية في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ هي أنه ليست التجارة هي التي تسبب البطالة في البلدان المتقدمة؛ بل بالعكس فإن التجارة تسهم في خلق الأشغال في كل من الشمال والجنوب. وبالتالي فإنه لا بد من مكافحة البطالة بوسائل غير اللجوء الى الحواجز التجارية. ومع ذلك كان بود وفده لو كان التحليل في التقرير أكثر تركيزا على التنمية. وتساءل عما اذا كان من مصلحة الأونكتاد أن يخصص موارده المحدودة لمشاكل الشمال عملاً بأنه تم تحليلها بالفعل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي البلدان المتقدمة أنفسها.

٧٥- وأضاف قائلاً إن سويسرا لا توافق على الحل المقدم في التقرير لمعالجة مشكلة البطالة في الشمال. وبشكل خاص فإن سويسرا تعترض على وجهة النظر التي مفادها أن البطالة في البلدان الصناعية انما هي نتيجة سياسات نقدية تقييدية. بيد أن سببها هو صرامة هيكلية تمنع الاقتصادات من التكيف مع بيئة العولمة الجديدة وتحرير الأسواق. وقال إن عدم الاستقرار في تدفقات رؤوس الأموال يبدو استجابة للسياسة الاقتصادية غير الملائمة والأسس السيئة أكثر من كونه نتيجة للمضاربة. فالسياسة العامة عوضا عن محاولة معالجة الأعراض يجب أن توجه نحو معالجة الأسباب. وحكومته تسلم بأن تدفقات المضاربة يمكـــن أن تحـد

من هامش التحرك في سياسات الاقتصاد الكلي ولكنها تنظر الى ذلك نظرة التأييد بوصفه فرضاً للانضباط على الحكومات من جانب السوق.

٧٦- وقال إنه يقبل بفكرة إطار للتنظيم المالي للحد من المخاطر العامة إلا أنه يشك مع ذلك فيما اذا كان من الضروري الذهاب الى حد فرض ضريبة على التدفقات الرأسمالية. وسويسرا تعتبر "ضريبة توبين" نهجاً غير واقعي وذلك في آن واحد بسبب الصعوبات العملية وبسبب كونه من المستبعد أن تقبله جميع المراكز المالية - مع العلم أن قبوله يُعدّ شرطاً مسبقاً لنجاح تنفيذه. أما فيما يتعلق بفرض ضريبة خاصة على الثروة للحد من الديون العامة فإن سويسرا تعتقد أن ذلك من شأنه أن يكون له تأثير معاكس على ثقة المستثمرين وغيرهم من المواطنين بحكوماتهم.

٧٧- وأخيراً لاحظ أنه اذا لم يكن للمناقشات في مجلس التجارة والتنمية ما كان من المفروض أن يكون لها من وقع سياسي فإن سبب ذلك يرجع أساساً الى تأخر صدور تقرير التجارة والتنمية. فتقديم النسخة غير النسخة الانكليزية لصانعي السياسات قد تأخر بشكل مفرط. وحتى النسخة الانكليزية لم تتح الا قبل انعقاد دورة المجلس بأربعة اسابيع. بيد أنه يجب اتاحة التقرير بجميع اللغات، وذلك قبل انعقاد المجلس بشهرين، أو من الأفضل بثلاثة أشهر، على الأقل. وهذا يعني أن موضوع التقرير الرئيسي يجب أن يتقرر قبل انعقاد دورة المجلس بعام على الأقل. وقال إن سويسرا تؤيد الاقتراح الذي تقدمت به بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي والرامي الى اعادة تشكيل التقرير، وبشكل خاص اقتراحها الرامي الى ادراج استنتاج ينطوي على مقترحات لأنشطة الأونكتاد المقبلة. وتكون مناقشة التقرير أكثر دلالة اذا ركز التقرير على مسألة واحدة الدول الأعضاء وفقاً لاحتياجاتها وتطلعاتها.

٧٨- وقال ممثل باكستان إن عمليتي العولمة والتحرير قد خلقتا قدراً أكبر من الترابط بين البلدان وقد أصبح الجنوب يعتمد على الشمال في رؤوس الأموال والتكنولوجيا وأسواق صادراته، فيما أصبح الشمال يعتمد على الجنوب في اليد العاملة والمواد الخام وما شابه ذلك من أسواق للتصدير. وقد أثارت هاتان العمليتان أيضا مسائل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة واستقرار النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ولا بد من التمييز بين مجموعتين من البلدان النامية. وقد نجح عدد من هذه البلدان في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مما خفض الفقر وحقق تنمية صناعية وتكنولوجية هامة. وتمتّعت هذه البلدان بفرصة وصول هامة الى أسواق البلدان الصناعية والموارد المالية وكذلك نقل التكنولوجيا في الصناعات المتطورة، وذلك إما بشكل مباشر أو من خلال الاستثمار الأجنبي الطويل الأجل. غير أن عدداً كبيراً من البلدان النامية شهد نمواً بطيئاً، وفرصاً محدودة للوصول الى أسواق البلدان الصناعية، والتمويل والتكنولوجيا، وسجل العديد من بينها معدلات نمو سكاني مرتفعة، الأمر الذي زاد الصعوبات الاجتماعية تفاقماً. وشهدت أقل البلدان نموا بشكل خاص نمواً منخفضاً أو سلبياً بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري، وانخفاض المساعدة الانمائية، وتزايد أعباء الديون، والجفاف والتصحر، والاضطرابات السياسية.

٧٩- ولقد تم التسليم بأن التجارة هي محرك النمو ولكنها تعتمد على الوصول الفعال الى الأسواق. وبالتالي فإن البلدان النامية تحتاج الى الوصول الى أسواق كل من البلدان الصناعية وبلدان شرقي آسيا، بما في ذلك إزالة التدابير الحمائية القائمة في البلدان المتقدمة، في القطاعات التي فيها للبلدان النامية ميزة مقارنة.

ويعتبر استمرار الحمائية في بعض قطاعات الاقتصادات المتقدمة - أي الزراعة والمنسوجات الخ - مسؤولا عن ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك وزيادة الضرائب لدفع الاعانات في البلدان المتقمة، وانخفاض معدلات النمو في البلدان النامية وينبغي رصد آثار التكتلات التجارية الاقليمية بعناية؛ وينبغي تنفيذ ترتيبات تثبيت أسعار السلع الأساسية والترتيبات التعويضية؛ وينبغي ايجاد حلول لمشاكل ديون البلدان النامية المثقلة بالديون. ومن المؤسف ملاحظة انخفاض تدفق المساعدة الانمائية الرسمية إلى البلدان النامية في حالات عديدة. وبوجه خاص، فقد سجلت المستويات التنفيذية للمساعدة المقدمة من المؤسسات تحت رعاية الأمم المتحدة انخفاضات رئيسية. كما يجب تحسين قدرة البلدان النامية على مراقبة حركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وعزل إدارة أسعار الصرف وإدارة السياسات النقدية والمالية عن عدم الاستقرار المالي والدولي. وبالاضافة إلى ذلك يجب تشجيع حرية تنقل الأشخاص الطبيعيين. فحرية تنقل الأشخاص الطبيعيين تعني زيادة كفاءة بيئة العمل العالمية.

٨٠- وفي إطار واقع الترابط، يتعين تحسين التعاون الدولي في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بغية تحسين جدواها واتساقها وفعاليتها. ويمكن في هذا الصدد ايلاء الاعتبار الواجب للاقتراح المقدم في الورقة التوليفية التي أعدها الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة بشأن "خطة للتنمية". ويستند خلق اقتصاد عالمي إلى افتراض عدم وجود نواد مقصورة على الشمال والجنوب أو الشرق والغرب. ويستطيع الأونكتاد أن يؤدي دورا رئيسيا بوضع اطار جديد للتعاون الانمائي داخل المجتمع الدولي.

٨١- وقال ممثل بلغاريا إن تجربة بلده في مجال الاصلاحات الاقتصادية تؤكد صحة معظم استنتاجات تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ بالنسبة لبلدان أخرى. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتجارة الدولية والعمالة في البلدان المتقدمة قال إن تأثير تنمية البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مماثل لتأثير تنمية البلدان النامية. والاستقرار المالي حاسم الأهمية أيضاً بالنسبة للبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وبسبب الآثار الانكماشية الناتجة عن خمسة أعوام من التحول الاقتصادي، نجد حالياً أن الضغط من أجل الحمائية آخذ في التزايد في بلغاريا. وبناء على ذلك، فإن السياسة الاقتصادية والتجارية موجهة نحو تحقيق التوازن الخارجي من خلال التصنيع ذي الوجهة التصديرية. وعملية الاصلاح قد قطعت شوطاً اضافياً الى الأمام في بلغاريا، وبذل البلد جهوداً كبيرة للاندماج في الهياكل الأساسية الاقتصادية الأوروبية والعالمية. غير أن العقوبات التجارية التي تفرضها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة لها آثار اقتصادية ضارة على كامل منطقة البلقان. وهذه الآثار آخذة في مفاقمة الأزمة الاقتصادية بشكل خطير مضعفة الانتاج ومخفضة العمالة في البلدان المجاورة بعرقلة المواصلات والنقل، وتحريف مجرى المبادلات التجارية، وإحباط الاستثمار الأجنبي، وحفز السوق السوداء والتجارة غير المشروعة والجريمة الدولية. والخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن العقوبات يصعب حسابها بدقة، ولكنها هائلة بالمقارنة مع الخسائر الناتجة عن الحواجز التجارية التعريفية وغير التعريفية. وسكان البلدان الذين لا يُستشارون عند فرض مثل هذه العقوبات عليهم أن يدفعوا ثمناً غالياً بدرجة لا تقل عن غلاء الثمن الذي يدفعه البلد المستهدف. وعلى أمانة الأونكتاد بناء على ذلك أن تعالج الآثار ذات الصلة بالتجارة المترتبة عن مثل هذه التدابير السياسية، عند اعداد دراساتها الاقتصادية.

٨٢- وقالت ممثلة **الهند** إن الأونكتاد، بوصفه المنظمة الاقتصادية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، يؤدي دورا مركزيا في المعالجة المتكاملة للتنمية. ويوفر مجلس التجارة والتنمية، بوصفه هيئته التنفيذية المعنية برسم السياسات، محفلا فريدا للتصدي لقضايا الترابط، وإن قصر مدة هذه الدورة ينبغي ألا يعتبر سابقة في المستقبل.

٨٣- وقد اتسم العقد الماضي بإزالة الحواجز الاقتصادية، لكنه اتسم كذلك بالتقلب الشديد لتدفقات رأس المال وعدم استقرار أسعار الصرف، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تجديد التعاون بين الشمال والجنوب، وإلى آليات جديدة لتثبيت تدفقات رأس المال من أجل تحقيق الحد الأقصى من منافع العولمة والتحرير للبلدان النامية. وطبقا لدراسة حديثة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الاضطرابات الهيكلية في البلدان المتقدمة نتيجة منافسة البلدان ذات الأجور المنخفضة تفقد أهميتها مع نقص حصة صناعات المهارات المنخفضة في اجمالي الاستخدام في الصناعة التحويلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية صغيرة بالمقارنة بمدخرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا تؤدي إلى تحويل الاستثمار الانتاجي عن بلدان المنظمة. وتكاليف حماية الوظائف عن طريق القيود التجارية بالغة الارتفاع على المستهلكين والعمال، إذ تفقد كل من البلدان المتقدمة والنامية فوائد مزاياها النسبية. ويتطلب توفير مزيد من الوظائف في الشمال والجنوب مدخرات أكبر، وخلق حقوق سحب خاصة جديدة، وسياسات اقتصاد كلي سليمة. وقالت الممثلة إنها تشعر أن تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ لم يلق أي ضوء على مشكلة البطالة والبطالة الجزئية الأعمق جذورا في الجنوب والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر، ففي الهند وحدها كان عدد العاطلين قريبا من مجموع عددهم في كل البلدان المتقدمة معا. ولا يمكن تطبيق معايير عمل أعلى وإنفاذها إلا في جزء صغير من اقتصادات البلدان النامية، فالأولوية في هذه البلدان هي لخلق العمالة، وتوفير الهيكل الأساسي الاجتماعي، والاسراع بالنمو. وينبغي أن يهتم الأونكتاد بوجه خاص بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تسهم اسهاما كبيرا في رفع مستويات المعيشة وتكوين رأس المال المحلي ونمو الانتاجية.

٨٤- وقد تسارع النمو في الهند في السنوات الأخيرة بقوده توسع صناعي عريض القاعدة. وتنمو صادرات كل من السلع والخدمات بسرعة. ولكن ما زالت هناك مشاكل تتصل بالعجز المالي والضغط التضخمي وعدم كفاية الهيكل الأساسي، وتتركز السياسة الاقتصادية الآن على المشاكل الاجتماعية وتخفيف الفقر.

٨٥- ورأت ممثلة الهند أنه ينبغي للأونكتاد أن يدرس طرقا بديلة للتنمية، داخل المعايير العريضة التي تقبلها معظم البلدان النامية، وأن يجدد عمله في مجال السياسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وينشط لجنة الأفضليات. وينبغي أن يكون الأونكتاد محفلا للتوصل إلى توافق الآراء بشأن قضايا السياسة التجارية والاقتصادية قبل أن تصبح موضع مفاوضات في منظمة التجارة العالمية أو في غيرها، وأن يحلل عددا من المواضيع المقترحة لإمكان مناقشتها في إطار منظمة التجارة العالمية. وسيساعد هذا كثيرا من البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات الدولية بصورة أكثر دلالة.

٨٦- وذكر ممثل **جمهورية إيران الاسلامية** أن التحدي الذي يواجه الاقتصاد العالمي ينبغي أن يحث المجتمع الدولي على استكشاف نماذج جديدة للترابط، وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة للبلدان النامية في تعزيز الترابط الاقتصادي، آخذا في الاعتبار ظروفها المحددة. ففي حين خرج الشمال من الكساد فإن البلدان النامية

ما زالت تعاني من التضخم والبطالة. وإذا كانت العولمة مهددة من ناحية بالاتجاهات الحمائية فإن الفقر بدوره يعرقلها. وينبغي كذلك للأونكتاد وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى أن تضطلع بمشاريع لها فوائد انمائية على المستويين العالمي والاقليمي.

٨٧- وأعرب الممثل عن تأييده لفكرة تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ ومؤداها ان عزو البطالة في الشمال إلى صادرات الجنوب أمر غير سليم وانقسامي، لأنه قد يؤدي إلى اتخاذ الشمال لاجراءات يمكن أن تسيء إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فالعولمة توفر فرصا تجارية للشمال، وكان الجزء الأكبر من صادرات الجنوب ناتجا عن تزايد وصول الشركات عبر الوطنية للأسواق الدولية وإن الشواغل حول مدى تدفق المصنوعات المحلية من الجنوب إلى الشمال وآثارها على البطالة في الشمال لا أساس لها وينبغي فصلها عن الآثار الجانبية للعمليات العالمية للكائنات القائمة في الشمال والجهات الفاعلة الرئيسية في الأسواق الدولية. كما أن العناصر المتصلة بعملية العولمة والتحرير التي تسارعت خطاها منذ الثمانينات وأدت إلى توسيع نطاق الامتداد العالمي للشمال من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد المنخفضة التكلفة (الأرض، واليد العاملة والمواد الخام) كان ينبغي ادماجها في آراء المجتمع الدولي. وقد عززت جولة أوروغواي الاندفاع إلى التحرير لكنها كذلك دمجت البلدان النامية في إطارها المتعدد الأطراف. وأضاف الممثل أن بلاده توفر ممرات لبلدان آسيا الوسطى المغلقة، وتعتزم توسيع هذه الممرات وغيرها من التسهيلات، واضعة في اعتبارها كل المعايير الاقتصادية-الاجتماعية والبيئية والتقنية. وينبغي زيادة قدرة الأونكتاد على الاسهام في هذه العملية.

٨٨- وأخيرا لفت الممثل الأنظار إلى ضرورة إصلاح الصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي تموله جزئيا بلاده ومنظمة البلدان المصدرة للنفط.

٨٩- وقال ممثل كوبا إن هناك تفاوتات متزايدة في النمو الاقتصادي بين مختلف أقاليم العالم النامي. ومن التبسيط الزائد بل حتى من الخطر أن تعزى البطالة وانخفاض الأجور في البلدان الصناعية إلى تحرير التجارة والاستثمار الدوليين، فمعايير التأهل لدى نادي باريس تضيق إمكانية قيام كثير من البلدان النامية بإعادة التفاوض بشأن دينها الخارجي. وعلى البلدان النامية من أجل الوفاء بالتزاماتها في خدمة الدين أن تتخذ تدابير لزيادة حصائل صادراتها. كما رأى الممثل أن الابتكارات المالية لم تكن لها سوى فائدة محدودة لكثير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وتحتاج البلدان النامية، حتى تتمكن من استخدام أسواق الآجل والعاجل وأسواق الخيار على نحو أفضل، إلى الموارد المالية والتكنولوجية والتدريب الكافي، ويمكن أن يكون الأونكتاد عونا كبيرا في هذا الشأن.

٩٠- وهناك حاجة إلى آليات جديدة من أجل تعويض البلدان النامية عن تدهور المعاملة الخاصة نتيجة لجولة أوروغواي. وتواجه كوبا قيودا تجارية تعسفية أحادية الجانب تتعارض مع القواعد والمبادئ التي تحكم التجارة الدولية. وتمر البلاد حاليا بعملية تحول اقتصادي، وترمي إلى زيادة إسهام رأس المال الأجنبي في نشاطها الاقتصادي.

٩١- وأخيرا قال الممثل إن زيادة الترابط فيما بين البلدان ومختلف القطاعات الاقتصادية تتطلب تنسيقا للسياسات من كل البلدان وهي عملية لا ينبغي أن يُستبعد منها أحد. وينبغي أن تعطى الأولوية لحل مشاكل البلدان النامية الحادة، الذي يمكن أن يفيد البلدان المتقدمة بدورها، ويمكن للأونكتاد وينبغي له أن يقوم بدور هام في عملية العولمة، ومن ثم ينبغي تعزيزه في الأونكتاد التاسع.

٩٢- وعلق المتحدث باسم **المجموعة الافريقية** (كوت ديفوار) مؤيدا لتقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ عموما. إلا أنه أبدى أسفه لعدم ورود إشارة خاصة إلى المشاكل الكثيرة التي تواجه افريقيا، خاصة وأن هذه القارة تستضيف الأونكتاد التاسع قريبا. ومن الأمور المشجعة أن البلدان الافريقية قد أبدت مؤخرا استعدادها لاتخاذ خطوات كثيرا ما تكون غير شعبية للتغلب على مشاكلها الاقتصادية. ورغم أن عديدا من الحكومات قد نفذت بقدر من النجاح دائرة واسعة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية فإن الاقتصادات الافريقية ما زالت هشة للغاية. ومن ثم فإن من المهم للأونكتاد أن يوجه بحوثه بدرجة أكبر إلى ايجاد حلول دائمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه افريقيا.

٩٣- وأبدى ممثل **الاتحاد الروسي** اهتماما خاصا بتغطية تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ لقضايا جديدة مثل الأزمات المالية والدين والعلاقة بين العمالة والتجارة الدولية. إلا أن التبكير بتوزيع التقرير واصداره بكل لغات الأمم المتحدة كان يمكن أن يتيح مزيدا من الوقت لتحليل محتوياته. وأبدى الممثل تقديره بوجه خاص لمناقشة التدفقات المالية بالنسبة للأزمة المكسيكية، وأكد أهمية سيطرة الدولة على التدفقات المالية لأن هذه كثيرا ما تتضمن عنصر مضاربة كبير. وإذا كان صندوق النقد الدولي الآن قد تقبل صواب السيطرة العامة على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فقد مضى الأونكتاد خطوة أبعد وأكد كذلك ضرورة السيطرة على تدفقات رأس المال طويلة الأجل. وقد استلزم انهيار بنك بارينجز إعادة التفكير عالميا في السياسات المالية الآجلة. ولفت الممثل الأنظار إلى مناقشة الأونكتاد لتجنب الانهيارات المالية في إطار دعوة مجموعة السبعة إلى تحسين تنسيق قواعد الحيطة المالية، فخلق أسواق مالية لاجتذاب رأس المال الأجنبي هو خطوة مصطنعة تؤدي إلى المضاربة، ويمكن أن يكون لها أثر سلبي على سلامة النظام المالي العالمي.

٩٤- وفيما يتعلق بتوصيات الأونكتاد بشأن الدين الخارجي للبلدان النامية للمقرضين الرسميين وللمنظمات الدولية لاحظ الممثل أن مجموعة السبعة لم تؤيد فكرة بيع جزء من الذهب المملوك لصندوق النقد الدولي في هذا السياق، وأكد أهمية تحليل وضع الاتحاد الروسي سواء كدائن أو مدين. وأيد الفكرة القائلة إن حل مشكلة البطالة ينبغي ألا يتضمن اللجوء إلى تدابير حمائية. كما لاحظ أن التقرير قصر تغطيته على البطالة في الشمال، كما أن قضايا مثل أثر التحويل والتخفيض في المصروفات العسكرية على البطالة لم تنعكس في التحليل، وفضلا عن ذلك فإن التقرير أولى اهتماما غير متناسب لاقتصادات السوق المتقدمة، ولم تكن تغطية الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال كافية.

٩٥- وانتقل الممثل إلى الحديث عن حالة الاصلاح في الاتحاد الروسي، فقال إن انجازاته الرئيسية حتى الآن هي إقامة آليات السوق عن طريق تحرير الأسعار والتجارة وقابلية العملة للتحويل ووجود سعر صرف موحد للروبل وبرنامج واسع للخصخصة يشمل الآن ثلثي الناتج المحلي الاجمالي. كما أن هناك امارات مشجعة للاستقرار المالي، واقيم نطاق محدود نسبيا لتقلبات سعر الصرف. والمراحل التالية للاصلاح هي زيادة دعم

مؤسسات السوق، وتشجيع كل من الاستثمار الوطني والأجنبي. كما تهتم بلاده بالاندماج الكامل في النظام التجاري الدولي. وسيكون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مرحلة هامة في هذا الشأن.

٩٦- وقالت ممثلة **استراليا** إن تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥ يقدم منظورات مشجعة في عديد من القضايا الكامنة خلف الترابط ولا سيما القضايا التي تتضمن الروابط بين التنمية والتدفقات المالية الدولية وتحرير التجارة والنمو المستدام والعمالة. وطلبت أن يصدر التقرير في المستقبل في وقت مبكر حتى يتاح للعواصم مزيد من الوقت لدراسته قبل اجتماع المجلس.

٩٧- وأشارت الممثلة إلى المنظور الاسترالي للعمالة فأوضحت أن الاصلاحات الهيكلية لعبت دورا حاسما في استمرار نمو العمالة في استراليا، فلا يمكن للانتعاش الدوري العادي أن يتصدى لكل مشاكل البطالة في استراليا. وكان توسيع الطاقة الانتاجية هو مفتاح معدلات النمو المتسارعة. وقد بدأت البلاد استراتيجة تكييف هيكلي شاملة، وأدخلت مزيدا من المنافسة في أسواق المنتجات، وكفلت الاستخدام الأكفأ لرصيد رأس المال، وحسنت مرونة سوق العمل، ورفعت مهارات العمل. وكانت من الأهداف بالغة الأهمية لسياسة استراليا إعادة العاطلين منذ أجل طويل إلى العمل. ومن ثم فقد طبقت بلادها أخيرا مبادرة استخدام كبيرة عرفت باسم "الأمة العاملة" وتتألف إلى حد كبير من استراتيجية متعددة الأبعاد تستند إلى دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للوظائف. ويرمي برنامج السنوات الأربع الشامل هذا إلى توسيع فرص التدريب وإعادة دمج العاطلين، وخاصة العاطلين منذ أمد طويل، في القوى العاملة. وتشير نتائج العام الأول إلى أن البرنامج يحقق الآمال الأولى. فقد خلقت ثلاثمائة وثمانين ألف وظيفة جديدة، وانخفض معدل البطالة إلى ٨,٢ في المائة، وتحقق تخفيض في البطالة الطويل الأجل يبلغ ٨,٣ في المائة.

٩٨- وهنأ ممثل **شبكة العالم الثالث** واضعي تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ لصيانتهم لسمعته الرفيعة باعتباره تحليلا واضحا وغير متعنت للاقتصاد العالمي، ولاستعدادهم للتقدم باقتراحات سياسية مبتكرة، حتى حين تتعارض مع الحكمة التقليدية. ورغم أن الكثير من مقترحات التقرير تبدو مثارا للجدال فإنه يتمتع بتاريخ طويل عن طرح حلول للمشاكل البارزة، رفضت في البداية، لكي تعود المؤسسات الدولية الأخرى إلى قبولها فيما بعد. ولفت الاهتمام بوجه خاص في هذا الصدد إلى اقتراحات الأونكتاد من أجل تخفيف دين البلدان النامية. ويبدو أن ثمة عملية مماثلة تجري بالنسبة للاقتراحات عن ضوابط رأس المال في البلدان النامية، فرغم أن مثل هذه التدابير قد رفضت على عجل قبل الأزمة المكسيكية فإنها تحظى الآن بدراسة أدق، وفي الآونة الأخيرة من جانب صندوق النقد الدولي. ولو كانت هذه الضوابط غير فعالة في الواقع فإن السؤال الذي سيطرح نفسه هو لماذا لجأت إليها في كثير من الأحيان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونظرا لمصاعب افريقيا طويلة الأجل فقد اقترح أن يتصدى التقرير في المستقبل لمشكلات القارة الافريقية الاقتصادية.

٩٩- ولاحظ المتحدث أن العولمة أحد مواضيع الأونكتاد التاسع فأعرب عن أمله في أن تكون موضع تحليل دقيق كالتحليل الوارد في التقرير، فالعولمة، رغم الانطباعات المضادة، عملية اجتماعية تقوم على الخيارات السياسية للحكومات، والاجراءات الاستراتيجية للشركات. ولا ينبغي أن تعلق أوجه الفشل السياسي على المستويين الوطني والدولي على عاتق العولمة، كما ينبغي ألا يثار السؤال حول ما إذا كانت العولمة تجبر البلدان النامية على أن تبادل مكاسب كفاءة محدودة بشكل جديد من أشكال الخضوع الاستعماري.

١٠٠- ولفت المتحدث الاهتمام في ختام كلمته إلى حركات القاعدة الشعبية الناشئة حديثا في العالم النامي، والتي تستحق أن يصغي إليها بدرجة أكمل واضعو السياسات على كل المستويات.

١٠١- ولاحظ ممثل سلوفاكيا أن كثيرا من المشاكل الهامة لم تحل بعد في أوروبا الوسطى والشرقية، بحيث ينبغي أن يظل الاهتمام موجها إلى عملية الانتقال. ومن الضروري الابقاء على المساعدات لهذه البلدان، بل من الأفضل زيادتها، لتسهيل هذه العملية. وقد أوضحت عملية إعادة الهيكلة في سلوفاكيا في عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥ قدرة بلاده على حل المشاكل التي تواجهها. ولا تشمل إعادة الهيكلة، في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تغيير الانتاج فحسب بل تشمل كذلك تشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة الكبيرة، وتعزيز الروابط مع البلدان داخل الاقليم وخارجه. وقد كانت التحركات المواتية عموما لمؤشرات الاقتصاد الكلي في سلوفاكيا في الماضي القريب راجعة إلى إحياء الانتاج الصناعي والخدمات، بما في ذلك القطاع المصرفي والمالي، وإلى نمو التجارة الخارجية. كما عكست الاحصاءات الأثر الايجابي للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي. وأعرب المتحدث عن ايمانه بأن بوسع أمانة الأونكتاد وآليته الحكومية الدولية أن تقدما مساعدة عملية كبيرة لسلوفاكيا في المسائل السياسية، وقرر أن بلاده ستشارك بنشاط في الإعداد للأونكتاد التاسع.

١٠٢- وقال المتحدث باسم **الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة** إن العولمة الحالية سيكون لها أثر كبير على حياة العمال وأسرهم، فالمنافسة العالمية تتضاعف، مما يولد مستوى جديدا من عدم الأمان للاقتصادات المتقدمة، وتزايد عدم المساواة في الدخول داخل البلدان وفيما بينها، وازدياد الفقر في البلدان النامية. وتستمر الانتهاكات الصارخة للحقوق النقابية، وعدم الاعتراف بالحقوق الاجتماعية وبحقوق العمل كما هي واردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

١٠٣- وقد أبرز تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٥ بشدة سمات الاقتصاد العالمي المثيرة للخوف، وقدم بعض الاقتراحات البناءة لكي يبحثها المجتمع الدولي. وأكد المتحدث، على ضوء الأثر المعطل لدين البلدان النامية متعدد الأطراف الذي لاحظه تقرير العام الحالي، دعوة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إلى إلغاء دين البلدان النامية، ومما يؤسف له أن تحذيرات الأونكتاد المتكررة من أن اندفاع تدفقات رأس المال إلى أمريكا اللاتينية من المقيض له أن يتلاشى لم يلتفت لها قبل الأزمة المكسيكية. لقد حان منذ وقت طويل أوان إصلاح النظام المالي الدولي. ويؤيد الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة الدعوات إلى فرض ضريبة صرف أجنبي على المضاربة في الأجل القصير، واستخدام عائدها في تعزيز المساعدات للبلدان النامية، وإلى رصد أفضل للسياسات المالية والنقدية في بلدان العجز والفائض الرئيسية، وإلى التنسيق الأفضل لسياسات النمو.

١٠٤- وتلتزم الأمم المتحدة منذ وقت طويل بأهداف العمالة الكاملة ورفع معايير العمل، وهو ما أكدته مؤخرا مرة أخرى في القمة الاجتماعية العالمية في كوبنهاغن. ويؤمن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بأن من الممكن من خلال الحوار والجدال التوصل إلى طريق إلى الأمام لتحقيق الهدفين التوأمين، النظام التجاري الحر واحترام حقوق الإنسان في موقع العمل، ولا يمكن أن يترك علاج آفة البطالة لقوى السوق، فرغم ازدياد مرونة سوق العمل في العقد الأخير فإن معدل العمالة ما زال منخفضا.

١٠٥- واستجاب مدير شعبة الترابط الدولي للنقاط المثارة أثناء المناقشة حول الترابط، فاعترف بأن الوثائق ينبغي اتاحتها للوفود قبل بداية الاجتماع بستة أسابيع وأن توزيع تقرير التجارة والتنمية قد تأخر هذا العام. أما فيما يتعلق بما طلبته بعض الوفود من اتاحة هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية قبل دورة المجلس الخريفية ببضعة أشهر، فأشار إلى أن هذا يثير مشاكل معقدة يتعين النظر فيها بعناية. وأما فيما يتصل بالاقتراح الداعي إلى تجميع التوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة في التقرير في موضع واحد، ومتابعة التوصيات متابعة كافية، فأشار إلى أن الاستعراض العام يوجز التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في التقرير وان الأمانة تقوم بأنشطة لمتابعة هذه التوصيات، ومن ذلك على سبيل المثال مواصلة العمل الجاري بشأن التجربة الانمائية الآسيوية - وهذا هو موضوع رئيسي في تقرير ١٩٩٤. وفيما يتعلق بادعاء عدم التكافؤ في تغطية المواضيع في التقرير، قال إن ثمة منشورا آخر من منشورات الأمم المتحدة، هو دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، يتضمن تغطية أكثر توازنا للتطورات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية في جميع البلدان. والتقرير، خلافا لذلك، أكثر اتساما بطابع موضوعي، ويتناول بمزيد من التفصيل مواضيع معينة تتعلق بمناطق وبلدان محددة: وعلى سبيل المثال، أفريقيا في ١٩٩٣، وشرق آسيا في ١٩٩٤، وأمريكا اللاتينية في ١٩٩٥.

١٠٦- وفيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي، قال إن تشاؤم التقرير يعكس تدهور البيئة الاقتصادية العالمية الذي أدى أيضا إلى قيام منظمات أخرى بتعديلات نزولية نصف سنوية في تنبؤاتها بالنمو. أما بشأن البطالة، فوجه الانتباه خاصة إلى النقاط التالية: أولا، أن المرونة من جانب العرض شرط ضروري ولكنه غير كاف لتخفيض البطالة؛ وثانيا، أن الحل يتطلب زيادة في الطلب الاجمالي وأن الاستثمار عنصر أساسي في هذا الحافز؛ وثالثا، أن أسعار الفائدة يتعين تخفيضها في الأمد البعيد؛ ورابعا، ينبغي أن يكون هناك توازن أفضل بين التدابير الموجهة إلى تفادي التضخم وامتصاص التضخم. وأما أمريكا اللاتينية، فقال إنه يوافق على أن التوقعات المتوسطة والطويلة الأجل للمنطقة مشرقة بالرغم من المشاكل الراهنة. وقد ركزت الأمانة على القضايا التي لا يزال يتعين حلها كي يمكن تحقيق هذه التوقعات.

١٠٧- واستجابة للقضايا التي أثارها ممثل الأرجنتين، قال إن الرقم الخاص باستثمار الحافظة الصافي والوارد في الجدول ١٢ من التقرير مأخوذ من نشرة صندوق النقد الدولي (International Financial Statistics row 77bbd من البيانات عن المعاملات الدولية للأرجنتين)، وهو يعكس التنقيح الذي قام به الصندوق ذاته في أوائل ١٩٩٥. وقد استعمل هذا المصدر لأنه يتضمن أرقاما مقدرة على أساس فئات معيارية متفق عليها دوليا، مما ييسر المقارنات بين البلدان. والفترات الزمنية المستعملة في التقرير للمقارنة بين التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى الداخل والاستثمار المحلي ليست أساسية للفكرة الرئيسية الواردة فيه، وهي أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت أقل في الفترة الأخيرة - المتسمة بتدفقات رأسمالية صافية كبيرة - مما كانت عليه في أواخر الثمانينات عندما كانت الأرجنتين تقوم بسداد مدفوعات رأسمالية صافية في الخارج. وفيما يتعلق بقضية اتجاه صادرات الأرجنتين في الربع الأول من ١٩٩٥ (انظر الفقرة الأولى على الصفحة ٩٢ من التقرير)، فقد اعترف بوقوع خطأ: فكان ينبغي أن يكون النص في التقرير: "... في تلك الفترة، ذهب حوالي نصف الزيادة في صادرات الأرجنتين إلى البرازيل"، بدلا من "... في تلك الفترة، كان حوالي نصف صادرات الأرجنتين للبرازيل".

١٠٨- وأخيرا، وفيما يتعلق بالضوابط الرأسمالية، رحب بالرأي الذي أعرب عنه ممثل صندوق النقد الدولي ومفاده أن التدابير المباشرة للتأثير على التدفقات الرأسمالية يمكن أن تكون مفيدة. فهذا يمثل تحولا هاما في موقف موظفي الصندوق من هذه القضية.

١٠٩- وشكر ممثل **الأرجنتين** مدير شعبة الترابط العالمي على ملاحظاته وعلى ما قامت به الأمانة من بحث بشأن الأرقام التي استعلمت عنها الأرجنتين. ولكن لا تزال لديه خيبة أمل ازاء الرد المتعلق بالأرقام الواردة في الفروع من التقرير التي تتناول الأرجنتين. فالفرع الذي يبدأ في الصفحة ٩٠ من التقرير يمكن أن يكون له أثر سلبي على تفكير المجتمع الدولي بشأن الأرجنتين. وأعرب عن أسفه لأن الأمانة لم تبد أي ملاحظة على المشورة السياسية الخاطئة التي تنطوي عليها هذه الفكرة. وفيما يتعلق بالأرقام الواردة في التقرير، لاحظ أن الرقم البالغ ٩ مليارات دولار من استثمار الحافظة الصافي في ١٩٩٣ المذكور في الجدول ١٢، وهو رقم مأخوذ من نشرة صندوق النقد الدولي International Financial Statistics، يصحبه تدفق صاف شامل كبير في حساب رأس المال وفقا لاحصاءات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذه الاحصاءات واضحة تماما وتتفادى أي سوء تفاهم، وتعبر عن تدفق صاف من استثمار الحافظة إلى الداخل يربو على ١٨ مليار دولار في ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه أيضا إلى الهبوط في هوامش عائدات الأرجنتين من اصدارات السندات الخارجية في ١٩٩٣ (المدعمة بالبيانات في الجدول ١١ من التقرير)، وإلى التدفقات الكبيرة من رأس المال السهمي إلى البلد في ذلك العام. وأشار إلى أن الهبوط في هامش العائدات من ٤٢٣ إلى ٢٧١ في حالة السندات الخاصة في الفترة بين النصف الأول والنصف الثاني من ١٩٩٣، والهبوط من ٥٤٩ إلى ٣٦٥ في حالة السندات العامة في الفترة ذاتها، المتجلي في تقرير الأمانة ذاته (الجدول ١١)، لا يمكن أن يحدث إلا في سياق التدفق الصافي من استثمار الحافظة إلى الداخل. وهذا يعزز الحجة القائلة إنه أمكن حدوث تدفق من استثمار الحافظة الصافي إلى الداخل في تلك الفترة.

١١٠- وقال **مدير شعبة الترابط العالمي** إنه يوافق على أنه كان هناك تدفق صاف كبير في حساب رأس المال إلى الأرجنتين في ١٩٩٣، إلا أن أمانة الأونكتاد اتبعت ببساطة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالتدفقات في شكل استثمار حافظة صاف. وفيما يتصل بذكر التدفقات الرأسمالية إلى الأرجنتين في التقرير، قال إن الأمانة تدرك أن الفرق بين أرقامها والأرقام التي ذكرها الوفد الأرجنتيني ناتج عن الفروق في المنهجية المتبعة في تعريف وتصنيف التدفقات المالية. وعليه ينبغي أن يفهم من تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥ أنه يشير إلى أن الأرجنتين قد تلقت، بما في ذلك استثمار الحافظة، تدفقا صافيا ايجابيا من التمويل الخارجي إلى الداخل في ١٩٩٣.

١١١- ورد ممثل **الأرجنتين** على الملاحظة التي أبداها مدير الشعبة حول استثمار الحافظة الصافي، فأعرب عن الأسف لأن الأمانة لم تستطع ايضاح هذه النقطة في المناقشة. وأكد أن الوثيقة التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحري الكاريبي - وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة - دقيقة جدا، إذ ذكرت بالانكليزية "استثمار حافظة صاف" لعام ١٩٩٣، يبلغ ٦٨٧ ١٨ مليون دولار. وأحال الأمانة إلى الصفحة ٤٤٥ من الحولية الاحصائية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، طبعة ١٩٩٤. وقال إنه يود أن يطلب إلى الأمانة اصدار تصويب بشأن هذه النقطة المعينة.

١١٢- ولاحظ ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** أن التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية عن البطالة في الشمال يعطي انطباعا بأن الصناعات المحلية في الجنوب تـُصدِّر بنجاح إلى الشمال وتحدث بالتالي بطالة هناك. والواقع أن التوسع الأخير في الصادرات من الجنوب يعزى إلى حد بعيد إلى الشركات المنشأة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات عبر الوطنية القائم مقرها في الشمال. وعليه، فإنه من باب التبسيط الذهاب إلى أن الصادرات من الجنوب حرمت الشمال من فرص العمل لأن الاستثمار المباشر الذي هو مصدر هذه الصادرات يعكس مصالح الشركات في الشمال وقد ولد منافع لها.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١١٣- يـــرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٢ من جدول الأعمال في TD/B/42(1)/19 (Vol.I)، الفرع أولا- باء.

الفصل الثاني

إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١١٤- كان أمام المجلس، من أجل نظره في البند ٣ من جدول الأعمال، الوثائق التالية:

"اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلة - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/42(1)/13)؛

"تقرير الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية" (TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7)؛

"إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: تقرير مرحلي من أمانة الأونكتاد" (TD/B/42(1)/14).

النظر في البند في لجنة الدورة

١١٥- أشار **المدير المسؤول بالوكالة عن شعبة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية**، في تقديمه للبند، إلى الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر الناميـــة وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٨ الذي اعتمد "إطارا عالميا للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين". وتضمن الإطار تفصيلا شاملا للقضايا الواردة، فضلا عن الوصيات ذات الصلة لاتخاذ إجراء من أجل تحسين نظم النقل العابر.

١١٦- وشرعت البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية في الأعوام الأخيرة في تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج لتحسين كفاءة النقل العابر. وفضلا عن ذلك، اتخذت الحكومات عددا من المبادرات لتعزيز اتفاقات المرور العابر الثنائية ودون الإقليمية من أجل تنظيم شتى عمليات النقل العابر. غير أن تنفيذ هذه الاتفاقات ظل ضعيفا بسبب عدم كفاءة آليات الرصد والتنفيذ. كما أن هناك نقصا حادا ومستمرا في المهارات بالرغم من تنفيذ مجال واسع من برامج المساعدة التقنية.

١١٧- ولاحظ اجتماع نيويورك أن الدور القيادي الذي تسعى الحكومات إلى الاضطلاع به في تنسيق حركة المرور العابر يؤثر تأثيرا ضارا على كفاءة وتكلفة عمليات النقل العابر. غير أنه اتـُخذت مبادرات لرفع الضوابط عن عمليات النقل العابر ووضع نهج أكثر توجها إلى السوق التجارية. إلا أن هذه المبادرات ما زالت في مرحلة أولية تماما، وأثرها طفيف على الأداء الشامل للنقل العابر. إن هناك حاجة عاجلة إلى مزيد من الجهود لتقليل الإفراط في السيطرة والمراقبة الحكومية على عمليات النقل العابر. وفي هذا الصدد يرى الإطار الذي اعتمده الاجتماع أن نوعية خدمات النقل العابر يمكن تحسينها وتخفيض تكاليفها من خلال إجراء يـُتخذ على جبهة السياسة العامة؛ وأن إجراء اصلاحات أساسية في السياسة العامة أمر لازم لدعم تحرير التجارة في خدمات النقل العابر وعدم تشجيع سياسات التدخل الحكومية في قطاع النقل العابر. وفي سياق جوهري أكبر وأكثر تطورا ومؤسسية، ارتأى الإطار أن الفرص واسعة أمام القطاع الخاص في شتى مجالات قطاع النقل العابر.

١١٨- كما حدد الإطار دور المساعدة الخارجية في جهود البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تحسين نظم النقل العابر. وفي هذا الصدد أوصى الإطار، من جملة أمور، بإجراء زيادة كبيرة في تدفق المساعدة المالية والتقنية من جميع المصادر والآليات القائمة، بما فيها القطاع الخاص. كما أبرز بعض المجالات التي لها أولوية أساسية للحصول على دعم المانحين.

١١٩- وأكد الإطار على الحاجة إلى دعم المنظمات الدولية، وخاصة الأونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية، في توسيع برامج المساعدة التقنية الرامية إلى المساعدة على تنفيذ الأنشطة التي اتفقت عليها البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية دعما لتحقيق كفاءة أكبر في مجال النقل العابر. كما أوصى بإنشاء أفرقة استشارية من أجل تنفيذ توصياته بفعالية. إن الأونكتاد واللجان الإقليمية مدعوان إلى ممارسة دور حفاز في تقديم الدعم الفني والتنظيمي لهذه الأفرقة.

١٢٠- وأكد ممثل منغوليا على الدور الهام الذي ما زال الأونكتاد يضطلع به في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على المشاكل التي تنفرد بها البلدان غير الساحلية؛ فالأونكتاد هو المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة لصالح البلدان غير الساحلية النامية. وفي هذا الصدد فإن "الإطار العالمي للتعاون في ميدان النقل العابر بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين" يخدم كأساس صلب لإنشاء أنظمة فعالة مكتفية ذاتيا للنقل العابر. إن الطبيعة الثلاثية للإطار هامة، إذ أنها لا تشجع فحسب على تعاون أكثر فعالية بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية، بل تشجع أيضا على دور أنشط وأكثر دعما من جانب مجتمع المانحين. إن منغوليا على استعداد لاتخاذ إجراءات ملموسة في تنفيذ توصيات الإطار وتنظر، على سبيل الأولوية، في إمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية القائمة في ميدان النقل الدولي. وستصدق قريبا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٢١- وتعلق حكومته أهمية خاصة على تهيئة بيئة تجارية موجهة إلى الأسواق في تطوير الهياكل الأساسية للمرور العابر وتشجع على مشاركة القطاع الخاص بنشاط أكبر في صناعة النقل العابر.

١٢٢- وأعرب في ختام كلمته عن تقدير حكومته للبلدان المانحة والمنظمات الدولية لإسهامهما في تطوير وتحسين كفاءة وقدرة نظم النقل في منغوليا.

١٢٣- وقال ممثل **أفغانستان** إن التغييرات الجغرافية السياسية التي حدثت خلال التسعينات أعطت بلده دورا رئيسيا يضطلع به في منطقته. فمع استقلال بلدان آسيا الوسطى، أصبحت أفغانستان ذاتها بلد مرور عابر أيضا. فالطريق بين الشمال والجنوب يربط البلدان حديثة الاستقلال بالبحر عن طريق أفغانستان، كما أن الطريق بين الشرق والغرب يربطها بأوروبا. وترى حكومته أن تنمية التجارة الإقليمية تتطلب تعاونا وثيقا بين البلدان المعنية، على أساس الاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشروعة لكل دولة. وكرر تأييد وفده الكامل لتوصيات الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الذي عقد في نيويورك. وأخيرا، وفيما يتعلق بتدهور الهياكل الأساسية للطرق في أفغانستان بسبب أعوام الحرب، دعا المجتمع الدولي إلى مساعدة بلده في جهوده لإعادة بناء هياكله الأساسية.

١٢٤- وتحدث ممثل **اسبانيا**، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأشاد بأمانة الأونكتاد لتقريرها عن الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (TD/B/42(1)/14). وقال إن العالم يشهد الآن درجة غير مسبوقة من العولمة، كما يتجلى في موضوع الأونكتاد التاسع، ومن الواضح أن البلدان النامية التي تجد صعوبة في الوصول إلى البحار تواجه قيودا قاسية في جهودها التجارية والإنمائية.

١٢٥- إن تعليقات وتوصيات ندوة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية تستحق النظر الجاد. ويتعين في المقام الأول التماس الحلول لمشاكل المرور العابر من خلال التعاون بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والشرط اللازم لهذا التعاون هو أن تعيش البلدان غير الساحلية في سلام وانسجام مع جيرانها من بلدان المرور العابر. واعترف الاتحاد الأوروبي بالصعاب التي تواجه البلدان غير الساحلية النامية، كما يتضح من اتفاقية لومي. غير أن الاتحاد الأوروبي يتردد في الاعتراف بفئة من البلدان استنادا إلى الموقع الجغرافي على سبيل الحصر. إن نقص التنمية يشكل الأساس لتقديم المساعدة الإنمائية، وفي هذا الصدد فإن أقل البلدان نموا لها الأولوية.

١٢٦- لقد أدى الأونكتاد بعض العمل الجيد بشأن المشاكل التي تواجه البلدان غير الساحلية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، الذي شارك بنشاط في اجتماع نيويورك، المشاركة البناءة في المناقشات الحالية والمقبلة بشأن هذا الموضوع.

١٢٧- وأشار ممثل **نيبال** إلى أن الأونكتاد، باعتباره الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة الذي يمارس أنشطة تتصل بالبلدان غير الساحلية النامية، قد يسر الحوار والتعاون بين البلدان غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر ومجتمع المانحين. وقال إن الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين يشكل معلما في هذا الصدد. إن الزخم الأساسي للاستراتيجية الجديدة المقترحة في الإطار يتمثل في الحاجة إلى ترتيبات مؤسسية مدعَّمة لرصد تنفيذ الترتيبات التعاونية المتفق عليها بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية، فضلا عن الحاجة إلى وضع سياسات تشجع على المنافسة في صناعات وخدمات النقل العابر وتعزيز دور القطاع الخاص.

١٢٨- إن العولمة والتحرير الاقتصاديين يوفران فرصا وتحديات معا لجميع البلدان. غير أن ذلك يعرّض صادرات البلدان غير الساحلية النامية، وخاصة أقلها نموا مثل بلده، لمنافسة أشد ضراوة.

١٢٩- إن الاجتماع القادم المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، والأونكتاد التاسع، سيتيحان فرصا لمواصلة التركيز على مشاكل البلدان غير الساحلية النامية.

١٣٠- وتواجه نيبال مشاكل تشغيلية عديدة في نقلها العابر، لكن هذه المشاكل حُلّت وأمكن حلها ثنائيا. إلا أن تحسين الهياكل الأساسية المادية يتطلب دعما إضافيا من مجتمع المانحين. ويستطيع الأونكتاد من جانبه أن يوفر الدعم من خلال تطوير وتنفيذ نظام متناسق من الطرائق والإجراءات والمستندات من شأنه أن يساعد كلاً من البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية. وفي هذا الصدد، يدعو وفده إلى توفير موارد إضافية للأونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية لتمكينهما من توفير الخدمات الاستشارية اللازمة في ميدان النقل العابر.

١٣١- ورحب ممثل **الصين** بالإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين. وقال إن تطوير النقل العابر يفرض مشاكل عديدة، منها الحاجة إلى نفقات رأسمالية ضخمة في كل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر. إن التعاون بين بلدان المرور العابر والبلدان غير الساحلية عامل حيوي لتطوير ومؤازرة المرور العابر الفعال التكلفة. غير أن البلدان المعنية، بسبب ضغوطها المالية، تحتاج إلى دعم مالي وتقني متزايد من مجتمع المانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل دعم تعاونها وتحسين أدائها الاقتصادي وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية العولمة الاقتصادية.

١٣٢- وقال إن الصين قدمت المساعدة إلى جيرانها من البلدان غير الساحلية وبلدان أخرى وستواصل القيام بذلك مستقبلا. كما أن للصين أقاليم ومقاطعات بعيدة تماماً عن الأسواق وتواجه صعابا تماثل تلك التي تمر بها البلدان غير الساحلية، وتتطلع الصين إلى التعاون مع البلدان المجاورة لها في هذا الصدد.

١٣٣- وقال ممثل **باكستان** إن بلده يشغل موقعا جغرافيا استراتيجيا جعل منه بلدا رئيسيا للمرور العابر لآسيا. وقد اضطلعت باكستان دائما بدور بناء وقدمت تسهيلات المرور العابر لجيرانها من البلدان غير الساحلية، وتم ذلك أحيانا على حساب مصالحها الاقتصادية الخاصة. وفي هذا الصدد، أعرب عن استعداد بلده المستمر للإسهام في تطوير وتوسيع تجارة المرور العابر، ورحب بالتوصيات الواردة في الإطار العالمي. وقال إن المبادئ الكامنة وراء تلك التوصيات ينبغي أن توجه الجهود المقبلة، وينبغي إنعام النظر بصفة خاصة في مبدأ الفائدة المتبادلة لكل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والحاجة إلى آلية لمراقبة تحويل وجهة البضائع في المرور العابر بفعالية، والأهم من ذلك النظر في سوء حالة الهياكل الأساسية في كثير من بلدان المرور العابر النامية، وأشار إلى الحاجة إلى تحسين الجهاز الإداري وتوفير تسهيلات أكبر للمرور العابر من أجل تنفيذ التوصيات المنصوص عليها في الإطار العالمي. وقال إن ثمة حاجة إلى موارد كبيرة لبناء وصيانة وإصلاح الهياكل الأساسية المطلوبة، وينبغي لمجتمع المانحين تقديم المساعدة تحقيقا لهذه الغاية.

وأكد في ختام كلمته أن بلده لن يحيد عن مبدأ عدم التدخل في أمور تندرج في الولاية القضائية لكل دولة على حدة.

١٣٤- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن استنتاجات وتوصيات الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر ستوفر أساسا فائق الفائدة لمستقبل عمل الأونكتاد لصالح البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية. وستتخذ أمانة الأونكتاد التدابير اللازمة للاضطلاع بدورها في تنفيذ توصيات الإطار العالمي بفعالية.

الإجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

١٣٥- أحاطت لجنة الدورة علما، في اجتماعها الثالث المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بالتقريرين الواردين في الوثيقتين TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7 وTD/B/42(1)/14، وأيدت استنتاجات وتوصيات الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين الوارد في تقرير الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية (TD/B/42(1)/11 (TD/B/LDC/AC.1/7)، وقررت إحالة ذلك التقرير، فضلا عن التقرير المرحلي الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البدان النامية غير الساحلية (TD/B/42(1)/14) والتعليقات عليهما إلى الجمعية العامة لاتخاذ إجراء إضافي مناسب.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٣٦- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في (TD/B/42(1)/19 (Vol.I)، الفرع أولا- جيم.

الفصل الثالث

مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٣٧- كان أمام المجلس، من أجل النظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"**التطورات** في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/42(1)/8).

النظر في البند في لجنة الدورة

١٣٨- أشار **رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة**، في معرض عرضه لهذا البند، الى أنه رغم مواصلة الأمانة الاسترشاد بالولايات التشريعية لعملها بشأن المسألة قيد النظر، تطور محتوى هذا العمل واتجاهه كي يضع هذا العمل في اعتباره الظروف الجديدة ويعزز تأثيره. فالبيئة الجديدة للسياسة العامة وفرت مجموعة من الفرص لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. فالاتفاقات التي أبرمت منذ التوقيع على إعلان المبادئ تشكل الأساس لإقامة هياكل أساسية مؤسسية ملائمة لديها القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والتدابير الرامية الى تعزيز الأنشطة الاقتصادية في الفترة الانتقالية. فازدياد التجارة والتعاون بين الجانبين الفلسطيني والعربي ساعد في تعزيز عملية إدماج الاقتصاد الفلسطيني كعنصر متميز عن غيره في الجهود الإنمائية الإقليمية. فالإنجازات التي أحرزت حتى الآن في عملية السلام في الشرق الأوسط كانت بمثابة الأساس الملموس الوحيد الذي يبنى عليه الاقتصاد الفلسطيني في إطار التعاون السلمي مع اسرائيل والجيران العرب.

١٣٩- فقد حفز الاهتمام الدولي الشديد بالتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة المانحين على المشاركة مشاركة نشطة في المحاولات الرامية الى تعزيز الجهود الإنمائية الفلسطينية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. غير أن التقدم الملحوظ الذي أحرز في اتجاه إقامة الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية لمشاركة القطاعين العام والخاص مشاركة نشطة في الاقتصاد جاء دون التوقعات التي يبدو أنها كانت مفرطة في التفاؤل. ومع ذلك، وفيما تواصل السلطة الفلسطينية والاقتصاد المحلي إظهار قدرات متزايدة ، ينبغي للالتزامات الدولية التي لم يتم الوفاء بها في عام ١٩٩٤ والتعهدات المعلنة لعام ١٩٩٥ أن تساهم مساهمة واضحة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. ولاحظ أنه بالرغم من تحسن بيئة السياسة العامة ظلت الأحداث على أرض الواقع تؤثر تاثيراً شديداً على الأداء الاقتصادي. كما أدت التدابير التي اتخذتها اسرائيل على اسس أمنية، لا سيما عمليات إغلاق قطاع غزة والضفة الغربية بصفة متكررة الى التأثير سلباً على الاقتصاد الفلسطيني.

١٤٠- وقد تركز معظم برنامج المعونة الدولية على إصلاح تأهيل الهياكل الأساسية، واعتبر تجديد الاقتصاد بوجه عام من التزامات القطاع الخاص من حيث الرسملة والادارة. ووفقاً لذلك، يتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمار الخاص زيادة كبيرة في أعقاب الاتفاقات بين اسرائيل وفلسطين. فبالرغم من بعض الدلالات على الاهتمام المتزايد في أوساط المستثمرين الفلسطينيين والعرب، كان حجم الاستثمار الخاص الجديد ضئيلا

خلال السنتين الماضيتين، باستثناء الاستثمار الخاص في أنشطة الإسكان والتشييد. ومع ذلك، واقتناعاً من المقاولين بأن المستقبل يبعث على الأمل، بدأوا إعداد المعاملات اللازمة للسير قدماً بالاستثمارات حالما تنشأ الظروف المناسبة. ويبدو في الوقت الحاضر أن المستثمرين ينتظرون توسيع نطاق السلطة الفلسطينية ليشمل بقية الضفة الغربية. وتحسين مناخ الاستثمار يستدعي أيضاً القيام بمجموعة من الاصلاحات في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية، وكذلك رفع مستوى الكفاءة في مجموعة من مؤسسات القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الاقتصاد على استيعاب مقادير ضخمة من الاستثمار تعتمد اعتماداً شديداً على إحداث اصلاحات هيكلية رئيسية في الاقتصاد.

١٤١- وجرى الاضطلاع بدراسة لآفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني حتى عام ٢٠١٠ وذلك في إطار مشروع البحوث المشترك بين القطاعات الذي بادرت اليه أمانة الأونكتاد في عام ١٩٩٠. أما التحليل التقني، وكذلك المقترحات التي تتعلق بالسياسة العامة، والتي تعكس مجموعة من الأولويات على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد القطاعي، فلا بد أن يساعدا في تحديد أهداف لاصلاح وإعادة تشكيل الاقتصاد بهدف استيعاب فائض قوة العمل، وتنويع التجارة، وبلوغ معدل مناسب لزيادة الدخل، وضمان المساواة في توزيع هذا الدخل على المناطق. واستلزم تحقيق ذلك وضع برنامج للإعمار يتضمن سياسات مناسبة، واصلاح الإطار القانوني الذي يؤثر في الاقتصاد، وإنشاء مؤسسات عامة تتسم بالكفاءة لتنظيم القطاع الخاص وتقديم الدعم له، وبرنامجاً لتحسين انتاجية الموارد البشرية.

١٤٢- وفي أعقاب وضع البرنامج المقترح للتعاون التقني دعماً للتجارة والمالية الفلسطينية وما يتصل بهما من خدمات، أجريت مشاورات مع السلطة الفلسطينية بشأن أولوياتها، ونطاق ووجهة أنشطتها، وصيغ التنفيذ. وقد صمم البرنامج للمساهمة في بلوغ ستة أهداف مترابطة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، جرى توخي مجموعة من الأنشطة التي يضطلع بها من خلال تقديم خدمات المشورة، وتنظيم برامج التدريب وحلقات العمل التدريبية في الميدان، وإيفاد الخبراء في مجالات حساسة لفترات قصيرة. والتقديرات الأولوية تشير الى الحاجة الى ميزانية برنامجية يبلغ اجماليها نحو ٣,٥ مليون دولار. وقد قدم البرنامج المقترح لأنشطة التعاون التقني الى فلسطين والسلطة الفلسطينية للموافقة عليه. وسوف يقدم بعد ذلك الى مصادر محتملة ثنائية ومتعددة الأطراف طلباً للمساهمات منها. وفي هذه الأثناء، طلبت السلطة الفلسطينية الى أمانة الأونكتاد، في أوائل عام ١٩٩٥، المبادرة الى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن بعض القضايا ذات الأولوية التي يشملها البرنامج المقترح. ورغم محدودية الموارد، تمكنت الأمانة من إيفاد بضع بعثات الى الميدان في منتصف عام ١٩٩٥ لتقديم خدمات المشورة الفورية الى السلطة الفلسطينية في بعض المجالات.

١٤٣- واختتم كلمته قائلاً إن الأمانة مستعدة للقيام بدور فعال في برنامج المساعدة الدولي للشعب الفلسطيني. وهي لذلك تتطلع الى توجيهات المجلس ودعمه لجهودها المقترحة لتأمين الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج التعاون التقني الموجز آنفاً.

١٤٤- وقال ممثل مصر إن مناقشة هذا البند تأتي في وقت هام يستدعي تكثيف الجهود الدولية للتعاون من أجل إرساء أسس الاقتصاد الفلسطيني والسلام في المنطقة. فتوقيع إعلان المبادئ بين اسرائيل وفلسطين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ثم اتفاق القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤ الذي تلته عدة اتفاقات يمثل تجسيداً لروح التعاون والرغبة في السلام لدى الجانبين، ويشكل أساساً للسلام الشامل والعادل في منطقة

الشرق الأوسط. وإن تسلم السلطة الفلسطينية للمسؤوليات في غزة وأريحا وبدء المؤسسات الفلسطينية في العمل في عدد من المجالات يعتبر بداية لإرساء التقدم والاستقرار للشعب الفلسطيني. وأعرب عن تقديره لأمانة الأونكتاد على التقرير الذي أعدته حول التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وكذلك على جهودها ودراساتها السابقة حول هذا الموضوع الهام. فقد بذلت جهود كبيرة في إعداد هذا التقرير وفي رصد التطورات الأخيرة السريعة التي يمكن أن تؤثر إيجابا على الاقتصاد الفلسطيني.

١٤٥- ولاحظ أن التقرير كشف عن وجود ثغرات بارزة في الاحصاءات الرسمية المتاحة حول الأداء الاجمالي للاقتصاد الفلسطيني، مما يشكل مبعثاً للقلق. ورحب باقتراح الأمانة تقديم المساعدة الى السلطة الفلسطينية في هذا الصدد، لا سيما في مجال المعلومات والاحصاءات التجارية، وطلب إلى الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة تقديم المساعدة كل في مجال اختصاصها. ورحب أيضاً بما ورد في التقرير من وصف للتطورات الايجابية في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وجود إطار محدد ومتفق عليه لوضع السياسة الاقتصادية وتحسين الظروف للاستثمار الخاص.

١٤٦- وأكد دعم بلاده الكامل والمستمر للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وعلق أهمية خاصة على التعاون مع السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات، والتدريب وتنمية الموارد البشرية، وأشار في هذا الصدد الى التجربة الناجحة للتعاون الثلاثي مع حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدريب الفلسطينيين في مجال التشييد والبناء في مصر.

١٤٧- وقال إنه ما زال هناك الشيء الكثير مما ينبغي القيام به لمساعدة السلطة الفلسطينية في التغلب على العقبات التي تواجهها. والمجالات التي ينبغي تركيز الاهتمام عليها تشمل ضرورة اصلاح الإطار القانوني الذي يحكم الأنشطة الاقتصادية، ودعم مشاريع الهياكل الأساسية التي خلقت فرص عمل جديدة، والحاجة الى استفادة القطاع الخاص من إمكانية الوصول الى شبكات المعلومات الحديثة عن الأسواق وما يتصل بها من خدمات، والأثر السلبي لعمليات إغلاق الأرض المحتلة، هذه السياسة التي لا ينبغي اللجوء اليها، ومشكلة الارتفاع الكبير في نسبة البطالة، وضرورة إيلاء الأولوية للمشاريع التي توفر فرص العمل المنتج. ودعا الى تكثيف الجهود لحل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي تعوق تطور الاقتصاد الفلسطيني، مشيراً الى أهمية إزالة جميع العقبات التي تعترض سهولة تدفق المعونة التي تعهدت بها مجتمع المانحين الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ للإعمار الفلسطيني.

١٤٨- وختم كلمته بالإعراب عن تأييده الكامل لبرنامج المساعدة التقنية الذي أعدته أمانة الأونكتاد بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، هذا البرنامج الذي يعكس احتياجات في مجالات التجارة والمالية والنقل، ودعا الى توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج.

١٤٩- وقال ممثل النرويج إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في وعي واهتمام الدول الأعضاء بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد للشعب الفلسطيني. وأشار الى أهمية دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في الشرق الأوسط، والى أن الأونكتاد أثبت أهميته في هذا المجال. ومن الضروري أن يساهم الأونكتاد في تحقيق الغرضين التاليين: المساعدة في تعزيز عملية السلام؛ وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والطويلة الأجل في المنطقة. فهذا النهج المزدوج ضروري بالنظر الى ترابط هذين العنصرين. ومن

الأهمية البالغة أيضاً أن يتم التنسيق المناسب في مجال المساعدة الدولية المقدمة الى الشعب الفلسطيني بغية ضمان الانتفاع الأمثل بالموارد النادرة وتجنب الإزدواجية في الجهود المبذولة. وقال إن منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤهل تأهيلا جيداً لهذه المهمة.

١٥٠- وفي معرض الاشارة الى برنامج الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني في مجال تقديم الدعم للاقتصاد الفلسطيني، ذكر أنشطة تستهدف تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني. وقال إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشاركان بالفعل في بعض هذه الأنشطة. وبالمثل، طورت السلطات الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية تعاونهما مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجالات مثل إدارة التدفقات المالية، ونظم التعرفة الجمركية والادارة الجمركية. وشارك أيضاً عدد من البلدان في إقامة ميناء بحري تجاري في قطاع غزة. وعندما شرع الأونكتاد بتنفيذ أنشطته ذات الصلة في إطار برنامجه هو، كان من الاعتبارات الحاسمة أن تكون هذه الأنشطة مكملة للأنشطة التي تضطلع بها وكالات أخرى، وخاضعة للتنسيق من خلال منسق الأمم المتحدة الخاص. وسرّ وفده أن يلاحظ أن أمانة الأونكتاد قد كثفت جهودها في مجال التعاون مع منسق الأمم المتحدة الخاص، وإنها تمكنت من خلال الحوار معه من وضع مجموعة واضحة من الأولويات للمساعدة التي تقدمها الى الشعب الفلسطيني، تُركّز على الأنشطة التي تقع في إطار ولايتها والتي تتميز فيها عن غيرها. فمن شأن هذا التعاون والتنسيق مع وكالات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يعززا أثر مساهمة الأونكتاد وأهميتها في جهود السلطة الفلسطينية. فقد كان بمثابة تحدٍ حقيقي للأونكتاد في الميدان وبوجه عام أن يضمن قيام السلطات المحلية باستخدام تحليلاته وتقييماته رفيعة المستوى.

١٥١- قال ممثل **اسرائيل** إن مجلس التجارة والتنمية يتناول هذا الموضوع للمرة الثانية منذ توقيع وتنفيذ إعلان المبادئ والاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا. وأضاف ان المفاوضات بشأن توسيع نطاق ترتيبات الحكم الذاتي تقترب من الانجاز وأن جميع المشاكل المتعلقة بالتوصل الى اتفاق بشأن ذلك كادت أن تكون قد حلت. وأعرب عن تفاؤله بأن هذا الاتفاق سينجز ويوقع في الأسابيع القادمة، وستبدأ بعد ذلك المرحلة التالية وهي الانتخابات الفلسطينية وإعادة نشر القوات الاسرائيلية. وفي هذه الأثناء، تكاد أن تكون جميع جوانب السلطة قد نقلت إلى السلطة الفلسطينية بموجب شروط اتفاق النقل المبكّر السلطة.

١٥٢- وتابع قائلا إن السلطة الفلسطينية تمارس الآن كامل صلاحياتها في غزة وأريحا، وأنها اتخذت خطوات رئيسية، بمساعدة المجتمع الدولي، للبدء في بناء اقتصاد تلك المناطق. وقد أتاحت اسرائيل الأموال والخبرة الفنية للسلطة الفلسطينية وتعلّق أهمية بالغة على نجاح الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم. أما تمويل هذا التطور فسوف توفّره المساعدة المقدمة أو الموعود بتقديمها من البلدان المانحة، وذلك في أعقاب التعهدات التي أعلنتها هذه البلدان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بشأن تقديم ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. وقد تعهد عدد من البلدان، منها اسرائيل، بتقديم مساهمات ضخمة. غير أنه لاحظ أنه رغم مرور سنتين من فترة السنوات الخمس يتبين من أرقام المدفوعات الفعلية حتى الآن أن الجزء الأكبر من ذلك المبلغ الذي تم التعهد به في البداية لا يبدو آتيا بعد. وأعرب عن الأمل في توفير المبالغ التي توجد حاجة ماسة لها في أقرب وقت ممكن.

١٥٣- وقال إن اسرائيل قد اتخذت، من جهتها، خطوات ملموسة لتيسير تطور الاقتصاد الفلسطيني، بالرغم من عمليات إغلاق الحدود التي اضطرت اسرائيل إلى فرضها لفترات قصيرة بسبب هجمات ارهابية. وقد اتفقت اسرائيل والسلطة الفلسطينية على وجوب إقامة خمس مناطق صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتخطيط المكثف لذلك جارٍ لتحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن. وإنشاء هذه المناطق سوف يشكل تعزيزا كبيرا لاقتصاد المناطق. وعلى الصعيد المباشر، اتخذت خطوات للتعجيل في تدفق حركة الشاحنات بين غزة واسرائيل في الاتجاهين، وكذلك عند نقطة عبور رفح وعند جسر ألنبي. أما اللجنة الاقتصادية المشتركة التي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو فما زالت تواصل نشاطها. وقد جرت في اجتماعها الأخير مناقشة واسعة للاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك الصادرات من غزة إلى الضفة الغربية ومصر والأردن واسرائيل.

١٥٤- والجهود مستمرة على الصعيد الدولي. فسوف يبدأ فريق من صندوق النقد الدولي قريبا باعداد ميزانية فلسطينية متوقعة لعام ١٩٩٦؛ وبدأ البنك الدولي بإعداد دراسة استقصائية لبنية الاستثمار العام ومتطلباته؛ وسوف يضطلع فريق خبراء مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بدراسة استقصائية عامة للحالة الاقتصادية في المناطق، وتركز بصفة خاصة على أربعة قطاعات رئيسية؛ وقد طُلب إلى البنك الدولي أن يضع مقترحات لتمويل مشاريع رئيسية للهياكل الأساسية.

١٥٥- وأوضح الدلالات على التطور الاقتصادي في غزة مشاريع البناء الهائلة التي أدت إلى إحداث زيادة ملحوظة في عدد العاملين. غير أنه بالنظر إلى كون الكثير من هذه العمالة هي نتيجة لمشاريع انتقالية فإنه من الضروري اتخاذ خطوات إضافية لتنشيط القطاع الخاص. وينبغي للمرحلة الانتقالية الحالية أن تطول بحيث تسمح بحل مشكلة البطالة الطويلة الأجل من خلال خطوات مثل زيادة المساحات المخصصة للزراعة وتطوير المهارات في مجال خدمة وتجهيز الصادرات.

١٥٦- وختم كلمته بالاشارة إلى تحسن الروح المعنوية في منطقة غزة نتيجة للأنشطة الاقتصادية. فهذه ليست إلا بداية، وإحراز المزيد من التقدم يعتمد على مواصلة عملية السلام التي من شأن نجاحها أن يؤثر ويتأثر بالتقدم الاقتصادي في المناطق.

١٥٧- وأثنى ممثل **اليابان** على أمانة الأونكتاد لتقريرها المفيد عن التطورات الجارية في الاقتصاد الفسلطيني ولتعاونها الهادف إلى تحسين الأوضاع. وقال إن اليابان لا يسعها إلا أن تقدر كل الأهمية التي تتسم بها عملية السلم في الشرق الأوسط، وإن الدعم المقدم للشعب الفلسطيني هو أساسي لتأمين نجاح هذه المبادرة التاريخية. فالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المبرم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يمثل مساهمة مهمة في عملية السلم، ولكن المكاسب المحققة حتى الآن لم يتم تقاسمها بالكامل من جانب الشعب الفلسطيني. وبالتالي، ينبغي تحويل هذه المكاسب إلى تنمية اقتصادية واجتماعية فعلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يمكن للشعب الفلسطيني أن يتميز ذلك بوضوح.

١٥٨- وفيما يتعلق بسياسة الدعم من جانب اليابان للشعب الفلسطيني ولعملية السلام في الشرق الأوسط، قال إن رئيس وزراء اليابان يقوم حاليا بزيارة المنطقة لإجراء مناقشات مع رؤساء حكومات البلدان المعنية مباشرة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تجري حاليا الاستعدادات لإرسال موظفين إلى

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على أمل أن يتم إرسالهم في شباط/فبراير ١٩٩٦، ولتوفير الدعم المالي وتقديم الموظفين لفريق المراقبة الذي سيشرف على الانتخابات التي ستجري في المستقبل القريب في الأرض الفلسطينية. وأضاف أن هذه المبادرات من جانب الحكومة اليابانية ترافقها برامج معونة اقتصادية واسعة المدى. وفور توقيع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، التزمت اليابان بتقديم مساعدة اقتصادية لمدة سنتين يبلغ مجموعها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد تمكنت من إنفاق حوالي ١٥٠ مليون دولار، مما يمثل أوسع إنفاق من مانح واحد. وقد خصص تقريبا ثلث هذا المبلغ لتلبية نفقات العمل للسلطة الفلسطينية. وفي إطار عملية السلام، تشارك اليابان أيضا بنوع خاص في مجالي البيئة والسياحة.

١٥٩- وأضاف أن جميع هذه المبادرات تنبع من التزام اليابان العميق في السلام والتنمية في الإقليم. واستنادا إلى الأوضاع الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوطيد عملية السلام. وختم قائلا إن الحكومة اليابانية مستعدة لتقديم المزيد من التعاون بأشكال مختلفة إلى الشعب الفلسطيني بالمشاركة مع المجتمع الدولي.

١٦٠- وقال ممثل **اسبانيا**، متحدثا نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن تقرير أمانة الأونكتاد يوفر تحليلا مفيدا لأوضاع الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في مجالي الاستثمار الخاص والبنية التحتية. وقال إن التقرير يوفر عرضا واقعيا لآفاق التعاون الاقتصادي الفلسطيني مع البلدان المجاورة وتنفيذ برامج إنمائية دولية. غير أن عرض برنامج الأونكتاد حول هذا الموضوع يجب أن يكون أقل عمومية وأكثر استهدافا للتعاون التقني. وشجع الاستمرار في الحوار بين الأونكتاد والمنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وأضاف أن الأونكتاد التاسع سوف يواصل بحث المهمة والدور المقبلين للأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني.

١٦١- وقال إن الاتحاد الأوروبي اشترك دائما في البعد الإنمائي لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما عبر الأفرقة العاملة الخمسة المتعددة الأطراف. كما اعتمد برنامج العمل المشترك لدعم عملية السلام في الشرق الأدنى في نيسان/أبريل ١٩٩٤ وهو الآن المانح الرئيسي في غزة والضفة الغربية. وأضاف أنه سعيد لتحسن التنسيق بشأن مسائل المساعدة، بعد تطبيق خطة العمل الثلاثية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية والمانحين. وسوف تستمر المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بدعم نشط من الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على التعاون التقني والتقييم المنتظم عبر الاتصال بين المستفيدين والمانحين. وينبغي تشجيع السلطة الفلسطينية على تحديث إدارتها وجعلها أكثر شفافية. وينطوي ذلك على إقامة نظام إحصائي عصري وإدارة عامة مختصة قادرة على مراقبة الإنفاق من الميزانية وتخفيض العجز فيها. وختم مؤكدا أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في التعاون لصالح إنجاح عملية السلام في الشرق الأدنى والتنمية الاقتصادية في غزة والضفة الغربية.

١٦٢- وقال ممثل **الصين** إن أمانة الأونكتاد قد بذلت، أثناء الفترة موضع البحث، جهودا دائبة لمساعدة الشعب الفلسطيني على التغلب على أوضاعه الاقتصادية الصعبة. وقامت الأمانة بعمل هام بشأن الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعداد البرنامج المقترح للمساعدة التقنية لصالح الاقتصاد الفلسطيني. وقامت الأمانة أيضا بمشاورات وثيقة مع السلطة الفلسطينية. وقال إن هذه التطورات جديرة بالترحيب والدعم.

١٦٣- وأضاف أن خطوات واسعة قد تمت في إنشاء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها تدريجيا. وقد جاء ذلك نتيجة للكفاح الطويل للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية والاختيار الحكيم لقادة فلسطين واسرائيل والدول العربية لحل خلافاتها عن طريق الأساليب السلمية. وساعدت هذه الجهود على إقامة أساس للسلم. وقال إن الصين قد أيدت دائما كفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية للوصول إلى حقوقها، بما في ذلك حقها الوطني في تقرير المصير وتحقيق السلام عبر المفاوضات. وختم داعيا الجميع إلى دعم هذا النهج، على أمل الوصول إلى تحقيق سلام كامل وشامل وعادل في المنطقة بأسرها.

١٦٤- وقال ممثل قبرص إن الشرق الأدنى قد شهد تطورات تاريخية ومشجعة نحو تحقيق تسوية شاملة وعادلة ومستديمة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودول المنطقة تحدوها رغبة حارة في سلام دائم والأمل في التمكن من حل المشاكل القائمة بحيث يمكن الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية. وقال إنه يدعم عملية السلام التي يمكن أن تؤدي إلى شرق أوسط جديد يتميز بتحديات وفرص جديدة، وتعاون متزايد، والازدهار لجميع شعوب المنطقة.

١٦٥- وأضاف أن قبرص، دعما للجهود الرامية إلى إعادة بناء المناطق الفلسطينية المستقلة إداريا، قد قدمت في تموز/يوليه ١٩٩٥ عدة مشاريع للمعونة تضم، من ضمن جملة أمور، مشروعا لإعادة بناء مركزين طبيين في غزة، وبرنامج منح دراسية موسعة لتدريب الموظفين الفلسطينيين في تشيكلة واسعة من المجالات فضلا عن تقديم المشورة والمساعدة الفنية في جميع هذه المجالات. وتضمن ذلك أيضا مساعدة من مصرف التنمية القبرصي لإنشاء مصرف فلسطيني للاستثمار. ولهذا المشروع رمز مزدوج، إذ أنه يعبّر عن الصداقة التقليدية بين قبرص والشعب الفلسطيني ويشكل إعرابا ملموسا عن التقدم في عملية السلام وضرورة القيام بخطوات ملموسة لتحسين مستوى معيشة الشعب الفلسطيني. وبهذه الروح ذاتها، انضمت قبرص مؤخرا إلى الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، والتي تأمل أن تلعب فيه دورا ايجابيا.

١٦٦- وقال ممثل **منظمة العمل العربية** إن تقرير الأمانة يشكل تحليلا سليما ونهجا شاملا فيما يتعلق بالترقبات الاقتصادية الفورية والمقبلة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إنه يؤيد تماما الملاحظات التي أدلى بها ممثل مصر، والنقاط التي أثارها ممثل النرويج فيما يتعلق بالتنسيق المكثف بين المنظمات الدولية.

١٦٧- وقال إن الأونكتاد لم يدخر أي جهد لتوفير المساعدة للشعب الفلسطيني، وخاصة الخدمات الاستشارية التي قدمت أخيرا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد انطوت هذه الجهود على نهج جديد يركز على الجوانب التشغيلية بالإضافة إلى البحث والتحليل ونشر الدراسات القطاعية، وينبغي للمجلس أن يستمر فيها ويشجعها، وخاصة في هذه المرحلة الحاسمة في كفاح الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة وفقا لحقوقه المشروعة.

١٦٨- وأضاف أن التقرير قد نظر في العقبات التي تواجه مهمة إنشاء اقتصاد فلسطيني قادر على النمو المستدام. غير أنه لم يشر إلى العامل الرئيسي الكامن وراء آلام الشعب الفلسطيني، وعلى وجه التحديد مشكلة المستوطنات، واستملاك الأراضي والموارد المائية. وقد يرى الأونكتاد أن النظر في هذه المسائل يدخل في إطار صلاحيات وكالات أخرى، أو انه سابق لأوانه. ولكن بدون حل هذه المسائل بطريقة تضمن حقوق

الشعب الفلسطيني، لا يمكن إنجاح أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو استدامتها. فأنشطة الاستيطان، التي قد تكثفت مؤخرا، لا سيما حوالي القدس العربية، وأعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون قد أدت إلى قطع الروابط التي تشد الشعب الفلسطيني إلى أرضه، وحرمته من إمكانية البقاء وممارسة سيادته وسلطته. ويجب أن يعود الشعب الفلسطيني إلى التمتع بحقوقه الأساسية، ولا سيما حق تقرير المصير.

١٦٩- وأضاف أن تقرير الأمانة قد ركز عن حق على المشكلة الخطيرة المتمثلة في البطالة، التي انتشرت في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومما يثير السخرية أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمالية للشعب الفلسطيني قد تدهورت بالفعل أثناء السنتين الماضيتين منذ توقيع اتفاقات السلم. فالإغلاق المتكرر للأراضي المحتلة لم يكن لأسباب أمنية بالمعنى الدقيق، بل شكّل تطبيقا صارما لتدبير محظور دوليا يقضي بعقاب جماعي. ولقد تسبب تكرار هذا التدبير السخيف بمشاكل عديدة تؤثر على جميع نواحي الحياة اليومية للفلسطينيين، وارتفعت البطالة بمقدار يتراوح بين ٣٨ في المائة و٥٥ في المائة، وخسر الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٦٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ يعادل المعونة الدولية الإجمالية الملتزم بها لعام ١٩٩٥. وقال إنه يأمل ألا تلجأ اسرائيل من جديد إلى تدبير العقاب الجماعي هذا، وقال إن منظمة العمل العربية ستستمر في متابعة مشكلة البطالة والتطورات المتصلة بها التي تؤثر على العمال الفلسطينيين متابعة وثيقة مع منظمة العمل الدولية التي هي المحفل المختص لمعالجة هذه المسائل.

١٧٠- وختم مناشدا القيام بعمل دولي منسق لدعم وإكمال جهود السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة بغية إعادة النشاط إلى الاقتصاد الفلسطيني الذي أُنهك من جراء المشاكل التي ورثها من الاحتلال. ويمكن أن يسترد الاقتصاد الفلسطيني حيويته عن طريق إنهاء الاحتلال والاستيطان الاسرائيليين، وعن طريق اندماجه في الاقتصاد الإقليمي العربي المتمشي مع خصائصه الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والتاريخية والثقافية.

١٧١- وأسف ممثل **اسرائيل** للهجة بعض الإشارات في بيان منظمة العمل العربية التي تذكّر بالأوقات الماضية. وقال إنها غير ملائمة في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات السلام. وفيما يتعلق بالإشارة إلى العنف، فمنذ اتفاق أوسلو قُتل أكثر من ١٠٠ اسرائيلي في أعمال إرهابية قام بها العرب المعارضون لعملية السلام. وأسفت اسرائيل للتدابير الآنية المتخذة كإغلاق الأراضي بقدر ما أسف له الجميع، ولكن إذا كان ممثل منظمة العمل الدولية يرغب في أن تنتهي هذه التدابير، يجب عليه أن يوجه ملاحظاته إلى منظمات كحماس والجهاد الإسلامي لحملها على الإقلاع عن نوع الأنشطة التي تقوم بها. وإذا ما وُضع حد للإرهاب، يمكن لعملية السلام أن تستمر على نحو أسرع وأكثر فعالية وأن تصل إلى الخاتمة المرضية التي ينتظرها الجميع.

١٧٢- وأعرب **رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة**، في ملاحظاته الختامية، عن تقديره للبيانات التي أدلي بها حول هذا الموضوع، وقد أخذ علما بهذه النقاط التي لها آثار على عمل الأمانة الجاري والمقبل على الاقتصاد الفلسطيني. وقال إن وفد النرويج قد أشار إلى برنامج التعاون التقني للأونكتاد وضرورة التنسيق مع الوكالات الأخرى. وفي هذا الشأن، كرر القول إن برنامج أنشطة التعاون التقني لدعم التجارة والمالية والاستثمارات والشحن والنقل المتعدد الوسائط للفلسطينيين يرتكز إلى نتيجة مشروع البحث والتنقيب المتعدد القطاعات الذي بدأت به الأمانة بعد موافقة الجمعية العامة. وقال إن المشروع، الذي ينطوي على

إعداد دراسات معمقة بشأن حوالي ٢٥ قطاعا اقتصاديا واجتماعيا، ينفذ بالتشاور الوثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة.

١٧٣- وعلى الرغم من أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد اعتذرا عن المشاركة في المشروع المتعدد القطاعات، فإن الدراسات القطاعية العديدة التي صدرت بموجب المشروع قد أرسلت إليهما منذ أوائل عام ١٩٩٢. وينطوي ذلك على الإطار الكمي الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن ترقبات التنمية للاقتصاد الفلسطيني حتى العام ٢٠١٠، الذي أرسل إلى البنك الدولي إثر تعيينه من جانب المشرفين على مؤتمر السلام في الشرق الأوسط المنعقد في مدريد، لدرس توقعات التعاون الاقتصادي الإقليمي. وفيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني، هناك بكل تأكيد عدد من الأنشطة التي يمكن أن تهم الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن لهذه الأنشطة أن تنسَّق على نحو وثيق مع جهود مماثلة لتلك الوكالات عندما يكون البرنامج قد أصبح جاهزا للتنفيذ. ولهذه الغاية، سيوجه اهتمام جميع المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف إلى البرنامج فور الموافقة عليه من جانب السلطة الفلسطينية.

١٧٤- وفيما يتعلق بالتنسيق، قال إن أمانة الأونكتاد قد عملت جاهدة، منذ بداية عملها بشأن الاقتصاد الفلسطيني، على إنشاء آلية مركزية في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق جهود جميع المعنيين. وقد رحبت بقرار الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بتعيين منسق خاص في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتدابير الفورية التي اتخذت للتعاون مع المنسق الخاص وتقديم المساعدة بصدد إنشاء آلية لتأمين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية، وسوف يجري العمل على توسيع هذا الترتيب التعاوني. وتأمل الأمانة في أن يؤدي ذلك إلى تأمين التنسيق لا ضمن وكالات منظومة الأمم المتحدة الناشطة في الأرض الفلسطينية وحسب، بل أيضا مع المؤسسات المعنية التابعة للسلطة الفلسطينية نفسها. وفي الختام، أعاد تأكيد نية الأمانة في مواصلة التوسع في دراسة مسألة تطوير الإحصاءات التجارية الخارجية الفلسطينية في برنامجها المقترح للمساعدة التقنية، على ضوء أهميته بالنسبة للسلطة الفلسطينية والأطراف المعنية والمنظمات الدولية.

الاجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

١٧٥- أحاطت لجنة الدورة، في اجتماعها الثالث بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، علما بالتقرير المقدم من الأمانة، الوارد في الوثيقة TD/B/42(1)/8، والمتضمن البرنامج المقترح لأنشطة المساعدة التقنية في الجزء الثالث من التقرير، وقررت، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧ أن ترفق بتقرير المجلس إلى الجمعية العامة موجزا عن مناقشاتها تحت هذا البند.

الاجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

١٧٦- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٤ من جدول الأعمال في TD/B/42(1)/19 (Vol.I)، الفرع أولا- جيم.

الفصل الرابع

الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للمؤتمر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٧٧- كان أمام المجلس، من أجل نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقتان التاليتان:

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للمؤتمر (TD/B/42(1)/L.1)

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية (١١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) (TD/B/42(1)/L.3).

١٧٨- وفتح الرئيس باب المناقشة حول هذا البند في الجلسة العامة ٨٦٦ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ورحب، نيابة عن جميع أعضاء المجلس، ترحيبا حارا بالسيد طوكيو سيكسوالي، رئيس وزراء مقاطعة غوتينغ في جنوب افريقيا، وبالسيد جاكوب سيليبي، السفير والممثل الدائم لجنوب افريقيا، وبجميع أعضاء الوفد من عاصمة جنوب افريقيا.

مؤتمر على شاشة التلفزيون يصل بين جوهانسبرغ، ونيويورك، وأديس أبابا وجنيف

١٧٩- علقت الجلسة العامة لاتاحة عقد مؤتمر على شاشة التلفزيون شاركت فيها الشخصيات التالية:

- السيد نلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب افريقيا (من جوهانسبرغ)
- السيد طوكيو سيكسوالي، رئيس وزراء مقاطعة غوتينغ، جنوب افريقيا (من جنيف)
- السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة (من نيويورك)
- السيد دوري محمد، رئيس جامعة أديس أبابا نيابة عن السيد ميليسي زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية (من أديس أبابا)
- السيد روبينز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد (من نيويورك)
- السيد تريفور مانويل، وزير التجارة والصناعة في جنوب افريقيا (من جوهانسبرغ)

١٨٠- وأعلن السيد طوكيو سيكسوالي رسميا في كلمته عن العرض الذي قدمته حكومة جمهورية جنوب افريقيا لاستضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدراند في الفترة من ٢٧ نيسان/ابريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦.

استئناف الجلسة العامة

١٨١- أعرب رئيس مجلس التجارة والتنمية عن بالغ امتنان وتقدير أعضاء المجلس للرئيس نلسون مانديلا، وللسيد سيكسوالي ولحكومة وشعب جمهورية جنوب افريقيا للعرض السخي لاستضافة الدورة التاسعة للمؤتمر. وفي هذا الصدد، قدم مشروع مقرر بعنوان "موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (TD/B/42(1)/L.4).

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٨٢- في الجلسة العامة ٨٦٦ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قبل مجلس التجارة والتنمية، بالتزكية، الدعوة الرسمية الموجهة من جمهورية جنوب افريقيا لاستضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واعتمد مشروع المقرر المتعلق بموعد ومكان انعقاد المؤتمر (TD/B/42(1)/L.4)*.

١٨٣- وأدلى ببيانان للاعراب عن التقدير والامتنان لسلطات جنوب افريقيا كل من المتكلم باسم المجموعة الافريقية (كوت ديفوار)، والمتكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين (كولومبيا)، وممثل اسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والمتكلم باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (جامايكا)، والمتكلم باسم المجموعة باء (السويد).

---

* للاطلاع على المقرر المعتمد، انظر TD/B/42(1)/19 (Vol.I)، الفرع أولا- ألف، المقرر ٤٣٠ (د-٤٢). وللاطلاع على اجراءات أخرى بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، انظر المرجع نفسه، الفرع أولا-جيم.

الفصل الخامس

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثامنة والعشرين

١٨٤- كان أمام المجلس، من أجل نظره في هذا البند، تقرير الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثامنة والعشرين (ITD/AG/XXVIII/150 and Add.1)، الذي كان قد عمم على المجلس طي مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/42(1)/15).

١٨٥- عرض رئيس الفريق الاستشاري المشترك، سعادة السيد هارون سيراج (ماليزيا)، التقرير، وأشار إلى أن الفريق الاستشاري المشترك علق، في دورته الثامنة والعشرين، على استعراض أنشطة التعاون التقني للمركز في ١٩٩٤ استنادا إلى تقريره السنوي. ووافق الفريق عموما على الاتجاه المعروض في استعراض تقرير الأولويات، ومنح المركز ولاية لانفاذ أولوياته المقررة من خلال إعادة التشكيل، وإعادة توزيع الموارد، وتصميم وتنفيذ برامج العمل، مع مراعاة الاتجاه الجغرافي القوي وغير ذلك من الشواغل المعرب عنها أثناء المناقشات. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق استئماني عالمي ولجنة استشارية، تم التوصل إلى توافق في الآراء حول عدد من النقاط، وطلب الفريق إلى رئيس الفريق الاستشاري المشترك عقد مشاورات مفتوحة الباب للاشتراك فيها حول تكوين ورئاسة اللجنة. وأيد الفريق تقرير الاجتماع التقني الذي عقده المركز في ١٩٩٤ بشأن تقييم العنصر البرنامجي "العمليات والتقنيات الاستيرادية"؛ وناقش ورقة الاستراتيجية التي أعدها المركز عن "الاعتبارات البيئية في ترويج التجارة وتطوير الصادرات" وأيد الغرض الرئيسي لمقترحات الاستراتيجية. وأعلنت كندا والصين وفنلندا وفرنسا وألمانيا والهند وايطاليا واليابان وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، عن تبرعات مؤكدة أو محتملة لبرنامج التعاون التقني للمركز.

١٨٦- وأعرب ممثل **الأرجنتين** عن ارتياحه للتقدم المحرز أثناء الدورة الثامنة والعشرين للفريق الاستشاري المشترك فيما يتعلق بإنشاء صندوق استئماني عالمي ولجنة استشارية. فهذا موضوع ذو أهمية خاصة بالنسبة لمتلقي أنشطة التعاون التقني المقدمة من المركز. وبهذا الصدد، طلب إلى المدير التنفيذي للمركز أن يبين الاجراءات اللازم اتخاذها لتشغيل الصندوق الاستئماني العالمي.

١٨٧- وأعرب ممثل **جامايكا** عن تأييد وفده للأولويات التي انبثقت عن مناقشات الفريق الاستشاري المشترك وذكر أن هذه الأولويات تماثل عموما احتياجات البلدان النامية. ودعا إلى توخي المرونة في تقرير وتنفيذ الأولويات، ولاحظ أنه ينبغي للمركز أن يكون قادرا على تحديد أولويات البلدان لتمكينه من الاستجابة لاحتياجاتها. ويؤيد وفده توصيات الفريق بشأن وجود ميداني للمركز. وأكد أهمية التعاون بين المركز

والأونكتاد فيما يتصل بالبرنامج الخاص للكفاءة في التجارة؛ وبين المركز ومنظمة التجارة العالمية بشأن متابعة اتفاقات جولة أوروغواي، وخاصة في مجال الوصول إلى الأسواق. وهو يود أن يرى امتداد هذه المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية من الدول النامية. وأيد أيضا التوصية القائلة بأنه ينبغي للمركز تقديم مساعدة إلى البلدان النامية المنتجة للسلع الساسية. وأشار إلى الهبوط في الموارد المتاحة للمركز، فناشد البلدان التي لم تعلن بعد عن تبرعات للمركز أن تفعل ذلك، بغية تمكين المركز من النهوض بولايته. وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني العالمي واللجنة الاستشارية، أعرب عن الأمل في أن يبدأ تشغيلهما في أقرب وقت ممكن، وابقاء أعضاء الفريق على علم بعمليات الصندوق.

١٨٨- وأعرب ممثل **المكسيك** عن ارتياحه وتأييده للمدير التنفيذي للمركز بالنسبة لاعادة تشكيل المركز. ولا تزال المساعدة المقدمة من المركز إلى البلدان النامية بالغة الأهمية، وضم صوته إلى صوت الوفود الأخرى في الاعراب عن التأييد لانشاء الصندوق الاستئماني العالمي. وفيما يتصل بانخفاض الموارد المتاحة للمركز، أعرب عن استعداد وفده لتقديم مساعدة إلى أقل البلدان نموا من خلال تبرع عيني.

١٨٩- وأيد ممثل **كوبا** الاقتراح المقدم من ممثل المكسيك لتقديم مساعدة إلى أقل البلدان نموا من خلال تبرع عيني.

١٩٠- وردا على البيانات الآنفة الذكر، أعرب **المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات** عن موافقته على ضرورة إنشاء الصندوق الاستئماني العالمي واللجنة الاستشارية في أقرب وقت ممكن. وسلم بأهمية التنسيق بين المركز والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وهذه القضية هي قيد الاستعراض في الأمانة. وفيما يتعلق بالأولويات، أعرب عن موافقته على ضرورة توخي المرونة في تقرير وتنفيذ الأولويات. وشكر أيضا وفدي المكسيك وكوبا لعرضهما تقديم مساعدة عينية إلى المركز، ورحب بالفرصة المتاحة لمواصلة مناقشة الموضوع.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٩١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته ٨٦٧ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثامنة والعشرين (ITC/AG(XXVIII)/150 and Add.1)، الذي عمم على المجلس طي مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/42(1)/15).

(ب) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثامن والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١٩٢- أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته ٨٦٨ (الختامية) المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الثامنة والعشرين (A/50/17)، الذي عمم على المجلس طي مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/42(1)/16). وأحاط المجلس علما أيضا بالبيان الذي أدلى به ممثل هنغاريا في هذا الصدد*.

---

* **للاطلاع على موجز لبيان ممثل هنغاريا، انظر** TD/B/42(1)/19 (Vol.I)، **الفرع ثانيا- باء.**